جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية

2017-2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبتين:

- راضية قوا سمية
- نور الهدى رويبح

إشراف الدكتور:

سمير كيم

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
محمود دريدي	أستاذ مساعد –أ–	رئيسا
سمير كيم	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا
رقية بلقا سمي	أستاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2017/2018

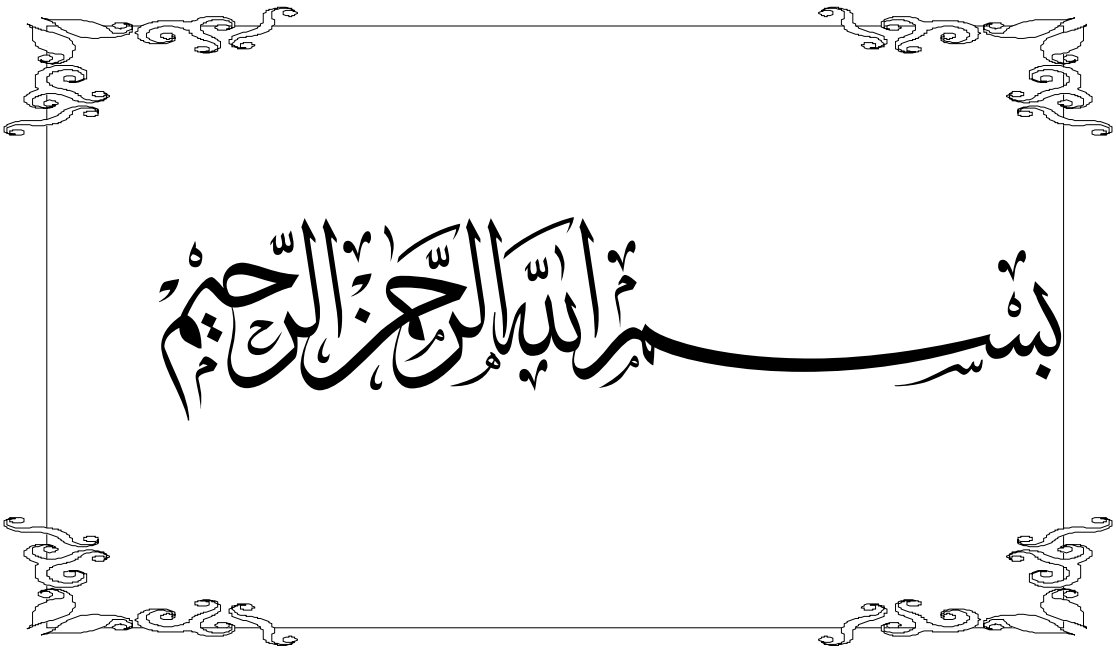
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

"كن عالما ...فان لم تستطع فكن متعلما ،فان لم تستطع فأحب العلماء ،فان لم تستطع فلا تبغضهم "

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث ،نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير.

ومن خلال هذا العمل نتقدم بالشكر الجزيل وكل عبارات التقدير والامتنان إلى :

الأستاذ المشرف الدكتور كيم سمير الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة الذي لم يدخر أي جهد في توجيهنا

ونصحنا وإرشادنا .

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة المذكرة.

والشكر موصول أيضا إلى جميع الأساتذة الكرام في قسم العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة –

على نضالهم في سبيل رفع العلم وأهله ...

والى كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم يد العون لنا ولو بالكلمة الطيبة .

والشكر إلى جميع الزملاء والزميلات في دفعة الماستر على روح المثابرة والسعي لتقديم الأفضل .

-جزاكم الله عنا كل خير -

رضية-هدى

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في الساحل الإفريقي من خلال تقديم دراسة لها ومعرفة خلفياتها وآلياتها والبنية المؤسساتية لها ،بالإضافة إلى التعرض لأبرز مضامينها وإسهاماتها خاصة على المستوى الإقليمي بأخذ منطقة الساحل الإفريقي كدراسة حالة ،وتم من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتمثلة في إبراز البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية لتضمين الأمن الوطني .

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- التأكيد على بروز دور فواعل أخرى غير حكومية في النشاط الدبلوماسي على غرار الدولة.
- للدبلوماسية الجزائرية دور في تحقيق الأمن والاستقرار من خلال مقاربتها الأمنية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب ،تحقيق التنمية ،حماية حقوق الإنسان انطلاقا من تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية كمدخل لتحقيق الأمن الوطني والجهوي على حد سواء.

Summary

This study aims to highlight the role of Algerian humanitarian diplomacy in the Sahel by providing a study of its background، mechanisms and institutional structure، as well as exposure to its most important contents and contributions، especially at the regional level، taking the Sahel African region as a case study. To highlight the human dimension of Algerian diplomacy to include national security.

The main findings of the study are:

- Emphasize the emergence of other non-governmental actors in state-style diplomatic activity.
- Algerian diplomacy plays a role in achieving security and stability through its security approach، particularly in the field of combating terrorism

Terrorism، development، protection of human rights from the activation of the principle of humanitarian diplomacy as an input to the achievement of national and regional security alike.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توضيح أوضاع الحدود الجزائرية من حيث الطول، تاريخ النشأة والحالة القائمة	45
02	آليات عمل المقاربة في إطار السعي لتفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية	50

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
فهرس الجداول	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة	8-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الإنسانية والأمن الإنساني	33-9
المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للدبلوماسية الإنسانية	10
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الإنسانية	10
المطلب الثاني: أهداف الدبلوماسية الإنسانية	14
المبحث الثاني: إيتيمولوجيا الأمن الإنساني	15
المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني	15
المطلب الثاني: خصائص الأمن الإنساني	20
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الإنساني	21
المبحث الثالث: الإطار النظري للدبلوماسية الإنسانية والأمن الإنساني	26
المطلب الأول: الواقعية الجديدة	26
المطلب الثاني: الليبرالية المؤسساتية	28
المطلب الثالث: مقاربة الأمن الإنساني	30
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	58-34
المبحث الأول: خلفيات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	35
المطلب الأول: محددات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	35
المطلب الثاني: أولويات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	40
المطلب الثالث: رهانات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	42
المبحث الثاني: آليات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	46
المطلب الأول: الآليات السياسية والأمنية	46
المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية	47
المبحث الثالث: البنية المؤسساتية للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	51
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	51

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	53
خلاصة الفصل الثاني	58
الفصل الثالث: الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي من 2011 إلى 2017	79-59
المبحث الأول: مضامين الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	60
المطلب الأول: حماية حقوق الإنسان وتعزيز الأمن الإنساني	60
المطلب الثاني: تحقيق التنمية	63
المطلب الثالث: مكافحة الإرهاب	64
المبحث الثاني: إسهامات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	67
المطلب الأول: دور الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية لحل النزاع في مالي	67
المطلب الثاني: جهود الدبلوماسية الإنسانية الجزائري تجاه الأزمة الليبية	71
المبحث الثالث تقييم الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	74
المطلب الأول: مسوغات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	74
المطلب الثاني: سلبيات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية	76
خلاصة الفصل الثالث	79
الخاتمة	81-80
قائمة المراجع	90-82

مقدمة

مقدمة

تعتبر الدبلوماسية من بين الأدوات التي تستخدمها الدول من أجل تسيير سياستها الخارجية وفق مبادئ الديمقراطية والحوار والمشاركة، فالدبلوماسية تعتبر بمثابة الأداة السياسية التي تتصل بعملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها غير أنه ومع تطور العلاقات الدولية وتطور وظائف الدولة وتداخلها في عدة مجالات ومع زيادة الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالإنسانية والأمن الإنساني وحقوق الإنسان جعل ميدان العمل الدبلوماسي يتسع ليشمل العمل الدبلوماسي الإنساني الذي يدخل في إطار تحقيق الأمن بصفة عامة والأمن الإنساني بصفة خاصة، وهذا النشاط يعرف بالدبلوماسية الإنسانية التي أصبحت من الأدوات الرئيسية التي تعتمدها الدول من أجل تحسين صورتها بالخارج من جهة وتعزيز الأمن الإنساني وحقوق الإنسان من جهة ثانية.

فمفهوم الدبلوماسية الإنسانية يعتبر من المفاهيم التي ظهرت حديثا إذ لم تعد ترتبط بالمؤسسات الرسمية الحكومية فقط بل أصبحت تشمل إلى جانب الحكومات مؤسسات متعددة الوظائف إضافة إلى المنظمات غير الحكومية الإنسانية وأعضاء المجتمع المدني، فكلها تعتبر من أبرز العناصر المكونة للدبلوماسية الإنسانية وتتمثل هذه الأخيرة بالحوار القائم على الاعتراف بالآخر- أي كان — كإنسان واستبعاد الاعتراف بالإنسانية من هذا الحوار يتعارض مع القواعد الأساسية للقانون الدولي والوطني.

على هذا الأساس شكلت الدبلوماسية الإنسانية أداة فعالة في تحقيق الأمن الإنساني خاصة في ظل تزايد انتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى تراجع دور الدول وظهور فواعل دولية جديدة كالمنظمات غير الحكومية التي أصبح لها دور بارز في النشاط الدبلوماسي إلى جانب المؤسسات الحكومية.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تعمل من خلال سياستها الخارجية من أجل تعزيز الأمن والسلم وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية، إضافة إلى الحفاظ على أمنها وحماية مصالحها لذلك شهدت الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية نشاطا مكثفا لاسيما في ظل تنامي العديد من التهديدات خاصة في نطاقها الإقليمي، إضافة إلى تشابك المسائل الأمنية وزيادة الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالإنسانية والأمن الإنساني وظهور فواعل جديدة على غرار الدول (فواعل ما فوق دولاتية كالإرهاب، وما تحت دولاتية كالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية).

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر من خلال مقاربتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي إلى تغليب الآليات السياسية والدبلوماسية والتنموية على الآليات العسكرية للتصدي للتهديدات الأمنية، وكذا إدارة المخاطر في إطار تصور يجمع بين فكرتي الأمننة والأنسنة سعيا لتفعيل منطق الأمن الإنساني وتجسيد مبدأ الدبلوماسية الإنسانية القائمة على احترام حقوق الإنسان كمدخل لتفعيل الأمن الوطني والإقليمي على حد

سواء، وهذا ما حاولت الجزائر تجسيده في إطار مقاربتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي- بتبني دبلوماسية إنسانية فعالة لحل العديد من الأزمات والمشاكل على غرار الأزمة الليبية والمالية- انطلاقا من هذا سعت الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية إلى لعب دور بارز في هاتين الأزمتين خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، تعزيز الديمقراطية، حماية حقوق الإنسان، تحقيق التنمية، إذ حاولت الدبلوماسية الجزائرية تحقيق نتائج وأهداف فعالة في هذا المجال بحكم ما تتمتع به من إمكانيات ومكانة إقليمية وموقع جيوسياسي مهم في القارة الإفريقية، وعلى اعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي تمثل العمق الجنوبي للجزائر وإحدى الدوائر الجيوسياسية المهمة لأمنها الوطني لذلك يجب عليها العمل أكثر على هذه المقاربة وتفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية لاحتواء الفواعل المهددة للأمن الوطني الجزائري من خلال مدخل التنمية ودعم الديمقراطية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وكذا تعزيز الأطر الإقليمية فيما يخص التعاون الأمني بين حكومات المنطقة في إطار تحقيق الأمن والجهوي واستبعاد أي تدخل خارجي، لذلك يستلزم على الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية البروز بشكل واضح في المبادرات الإقليمية خاصة في إطار الاتحاد الإفريقي لاستيعاب التهديدات الأمنية في المنطقة مع مراعاة الموازنة بين الأولويات الوطنية من جهة والأمن الإنساني من جهة أخرى.

1- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أهمية علمية وأخرى عملية :

أ-أهمية علمية

- تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز أهم الأبعاد الأساسية في السياسة الخارجية المتمثل في الدبلوماسية الإنسانية وهي إحدى أنواع النشاط الدبلوماسي الحديث التي يمكن أن تستخدم كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول لتحقيق أمنها الوطني وأيضا تتضمن بعد إنساني يرتكز على تحقيق الأمن وحماية حقوق الإنسان.

- تزداد أهمية هذه الدراسة من خلال التركيز على الدبلوماسية الإنسانية والعلاقة التي تربطها بالدراسات الأمنية. فهذا النوع من الأنشطة الدبلوماسية عرف تطورا نتيجة تعدد الفواعل، وأيضا من خلال تركيزه على تحقيق أمن وحدة مهمة في العلاقات الدولية وهي أمن الفرد بدلا من التركيز على أمن الدولة فقط، أما الدراسات الأمنية فقد عرفت تطورا من خلال نظرتها الموسعة للأمن التي أصبحت تشمل الأمن الإنساني وبالتالي نجد أن كل من الدبلوماسية الإنسانية والدراسات الأمنية تركز على محور مهم وهو الفرد.

ب–أهمية عملية

– تمثل هذه الدراسات إحدى المواضيع الحديثة التي تعالج البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية – بالنظر إلى قلة الدراسات والأدبيات حول هذا الموضوع– والتطرق إلى أهم جهودها خاصة في ظل التحولات والأزمات التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي والنطاق الإقليمي للجزائر من أجل حماية أمنها الوطني من جهة وتحقيق الأمن الإنساني في هذه المنطقة من جهة أخرى.

–محاولة إبراز دور الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية من خلال مقارباتها الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق التنمية وحماية حقوق الإنسان لاستيعاب المخاطر الأمنية داخل مجالها الإقليمي وخاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

2– أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

– التعرف على أهم المضامين المفاهيمية والنظرية للدبلوماسية الإنسانية.

– الإحاطة بهذا الموضوع والتعرض لأهم محددات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية والياتها لتحقيق الأمن الإنساني وحماية حقوق الإنسان.

– توضيح جهود الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية لتحقيق الأمن والسلم ومكافحة الإرهاب في مجالها الإقليمي وخاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

–إبراز مختلف الجهود التي تقوم بها الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية بالموازنة بين تحقيق أمنها الوطني من جهة وتحقيق الأمن الإنساني من جهة ثانية، وانطلاقا من توظيفها لآليات ومقاربات ملائمة وفعالة لتعزيز ذلك في ظل جدلية الأمننة والأنسنة.

3– أسباب اختيار الموضوع

ترجع مبررات اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ– أسباب ذاتية

– تتمثل الدوافع الذاتية لتحليل هذه الدراسة باعتباره يدور حول منطقة ننتمي إليها، بالإضافة إلى الاهتمام بدراسة البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية، فضلا عن إبراز إسهامات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي والتعرف على مدى نجاحها.

– قلة الدراسات العربية والإفريقية التي تطرقت للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية.

ب– أسباب موضوعية

– السبب الأول يتمثل في محاولة الوصول إلى فهم أفضل للبعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية والرغبة في توضيح جهود الدبلوماسية الجزائرية لتحقيق الأمن والسلم في القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة، من خلال تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية.

– السبب الثاني يتعلق بعلاقة الموضوع بتخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية وموضوع الدبلوماسية الإنسانية ذو بعد إنساني والدراسات الأمنية بعد توسعها تركز على الأمن الإنساني وكلاهما يرتكز على أمن الفرد.

4– الدراسات السابقة

تتميز المعرفة العلمية بخاصية متميزة وهي الصفة التراكمية، وهذا ما يجعل أي باحث يرجع دوما إلى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الاستفادة منها ثم الوصول إلى مناقشتها أو نقدها أو إثرائها على أساس أن المعرفة العلمية تتميز بالنسبية خاصة في مجال العلاقات الدولية التي يضفى عليها التطور المستمر والمستجدات على مستوى الفواعل والتفاعلات وفي هذا الصدد سيتم الاطلاع على مختلف البحوث والدراسات التي تعالج موضوع البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية سواء بشكل جزئي أو كلي، ومن أهم هذه الدراسات:

– الدراسة الأولى

كتاب لكل من Hazel Smith and others،Larry minears بعنوان: " Humanitarian diplomacy : practitioners and their craft"، 2007

عالجوا فيه من خلال خمسة أجزاء، الجزء الأول: الحرف والمفهوم تم التحدث فيه عن حرفة الدبلوماسية الإنسانية، الدبلوماسية الإنسانية: النظرية والممارسة، أما الجزء الثاني: الشرق الأوسط، تطرقوا فيه إلى : حماية اللاجئين الفلسطينيين من خلال تجربة الأونروا، التفاوض على النتائج في لبنان، التفاوض على شرعية العمل الإنساني في العراق، أما الجزء الثالث: آسيا، تم التطرق فيه إلى المنظمات غير الحكومية تخرج من مأزق الحرب الباردة في كمبوديا، التفاوض مع طالبان، العمل الإنساني المبدئي في تيمور الشرقية...، وبالنسبة للجزء الرابع: إفريقيا، فيه رعاية الفضاء الإنساني في السودان، التفاوض على إطلاق سراح وإعادة تأهيل الجنود والأطفال في سيراليون...، أما الجزء الخامس بعنوان: أوروبا وأمريكا، نجد فيه: الحماية من خلال الدبلوماسية في كولومبيا، البلقان: حدود العمل الإنساني.

– الدراسة الثانية

مقال للباحث العربي بومدين، فوزية قاسي في مجلة المستقبل العربي، العدد 456، 2017الموسوم بـــ: "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، تضمن هذا المقال عنوانين رئيسيين، العنوان الأول: المسببات الحركية للتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، أما العنوان الثاني: المقاربة الجزائرية لتفعيل الدبلوماسية الإنسانية في منطقة الساحل الإفريقي جدلية الأمننة والأنسنة،وتعالج هذه الدراسة إشكالية متعلقة بسعي الجزائر في إطار مقاربتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي لتغليب الآليات السياسية والدبلوماسية والتنموية على الآليات العسكرية في التغلب على التهديدات الأمنية في هذا الفضاء ،وأهم نتيجة توصل إليها تكمن في أن المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ترتكز بدرجة كبيرة على مبادئ الدبلوماسية الإنسانية القائمة على حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية .

– الدراسة الثالثة

مذكرة ماجيستير للباحث ظريف شاكر الموسومة بـــ: "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات"، 2010، تعرض فيه من خلال أربعة فصول إلى، الفصل الأول: الإطار النظري لفهم الأمن في إفريقيا، الفصل الثاني:الموقف الجزائري من النزاعات التقليدية في المنطقة الساحلية الصحراوية نموذج نزاع الطوارق ،الفصل الثالث:تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وتداعياته على الأمن الجزائري، أما الفصل الرابع: مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء بين المبادرات الإفريقية والتدخل الخارجي، وتطرقت هذه الدراسة الى إشكالية تأثير التهديدات الأمنية الموجودة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن الوطني الجزائري ، وأبرز نتيجة توصل إليها الباحث تتعلق بضرورة اضطلاع الجزائر ودول شمال إفريقيا بدور القائد الإقليمي الذي من شأنه أن يراقب تطورات الأمور في المنطقة والمساهمة في حل مشاكلها بعيدا عن أي تدخل خارجي .

ومن خلال هذه الدراسة التي سنحاول فيها إبراز البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية إذ تم تقديم العديد من الإضافات اهمها إيضاح دور الدبلوماسية الجزائرية لتحقيق الأمن الإنساني والتنمية وحماية حقوق الإنسان من جهة، وتحقيق أمنها الوطني من جهة ثانية ،انطلاقا من تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية ، على اعتبار أن هذا الموضوع لم يتم التركيز عليه من قبل الدراسات السابقة سواء الوطنية أو العربية .

5- حدود الدراسة

بما أن الموضوع سيتم التطرق فيه إلى البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية من خلال إبراز دور الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في تحقيق الأمن والسلم وحماية حقوق الإنسان خاصة في الساحل الإفريقي، وانطلاقا من أن لكل مشكلة بحثية حدود زماكانية وموضوعية، يستلزم ذلك تحديد الإطار الزماني والمكاني لهذه الدراسة استجابة للمتطلبات المنهجية والعلمية.

- الإطار الزماني

على الرغم من أن الدبلوماسية الجزائرية لديها اسم طويل في التاريخ بإسهاماتها دبلوماسيا عن طريق الوساطة في حل العديد من الأزمات والقضايا إلا أن هذه الدراسة سوف تكون ضمن الفترة الزمنية 2011-2017، التي عرفت العديد من التحولات السياسية والتعقيدات الأمنية خاصة في المجال الإقليمي للجزائر مثل: ثورات الربيع العربي التي بدأت من سنة 2011، أيضا تجدد النزاع في مالي وتداعياته على الأمن الوطني الجزائري في ظل التدخل الفرنسي في مالي سنة 2013، إضافة إلى الأزمة الليبية سنة 2012 وزيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، وتنتهي الفترة إلى غاية 2017 وهي سنة بداية هذه الدراسة.

- الإطار المكاني

إن محور دراسة الدبلوماسية الجزائرية يرتكز على منطقة الساحل الإفريقي التي تمثل العمق الإستراتيجي للأمن الوطني الجزائري، وذلك بإبراز البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية في هذه المنطقة من خلال مكافحة الإرهاب، العمل على حل العديد من الأزمات كالأزمة المالية والليبية، إذ كان للجزائر دور بارز في هاتين الأزمتين بإيجاد سبل لتعزيز الأمن والاستقرار، حماية حقوق الإنسان، تحقيق التنمية سواء تعلق الأمر بهاتين الدولتين بصفة خاصة أو منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة.

6- الإشكالية

تعالج هذه الدراسة إشكالية البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية وتعد من أبرز الإشكاليات المطروحة خاصة في المرحلة التي أعقبت ثورات الربيع العربي وتزايد حدة الأزمات والظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي ومالها من تأثير على الأمن الإنساني، وتعمل الجزائر في هذا السياق من خلال دبلوماسيتها إلى تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية من أجل تحقيق أمنها الوطني من جهة والأمن الإنساني من جهة ثانية في هذه المنطقة، وعليه يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

كيف تساهم الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي في تعزيز وحماية الامن الوطني ؟

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكن تفكيكها إلى عدة تساؤلات فرعية:

- فيما تتمثل أبرز مضامين الدبلوماسية الإنسانية المفاهيمية والنظرية؟
- ما هي أبرز أبعاد ومضامين الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية؟
- أين تكمن عوامل نجاح وفشل الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في الساحل الإفريقي خاصة؟

7- الفرضيات

للإجابة عن الإشكالية المتعلقة بالدراسة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- يرتبط تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي بفعالية الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية.
- كلما ساهمت الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في التقليل من انتهاكات حقوق الإنسان في الساحل الإفريقي كلما ساهم ذلك في تحقيق الأمن الوطني.

8- المناهج المعتمدة

بحكم طبيعة هذه الدراسة والقضايا التي يثيرها موضوع البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية يتطلب توظيف المناهج التالية:

- المنهج الوصفي

يستخدم هذا المنهج في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة ويتعلق هذا المنهج بالمستوى الأول من مستويات البحث العلمي ويقوم على وصف الظاهرة المدروسة بذكر كافة مكوناتها وأبعادها،وسيتم استخدام هذا المنهج من أجل توضيح مضامين الدبلوماسية الإنسانية و الأمن الإنساني وإبراز جهود الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال إسهاماتها في حل العديد من الأزمات كالأزمة المالية والليبية .

- منهج دراسة الحالة

تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للدراسة، فهو الأداة الأنسب لتحقيق الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق ويتمثل استخدامه من خلال إبراز البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي كدراسة حالة لهذا الموضوع.

9- تقسيم الدراسة

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة سيتم تقسيم الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

– **الفصل الأول**: سيتم فيه مناقشة الإطار ألمفاهيمي والنظري للدبلوماسية الإنسانية والأمن الإنساني، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، المبحث الأول يركز على مقاربة مفاهيمية للدبلوماسية الإنسانية، المبحث الثاني يتطرق لمفهوم الأمن الإنساني وما يتضمنه من خصائص وأبعاد، أما المبحث الثالث فيتعلق بدراسة أهم التصورات النظرية للدبلوماسية الإنسانية والأمن الإنساني.

– **الفصل الثاني**: يتضمن دراسة تحليلية الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية وبدوره يتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول خلفيات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية، المبحث الثاني آليات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية أما المبحث الثالث فيركز على البنية المؤسساتية للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية.

– **الفصل الثالث**: الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي 2011-2017، ويقسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول مضامين الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية، المبحث الثاني إسهامات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية، وبالنسبة للمبحث الثالث فهو تقييم للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري

للدبلوماسية الإنسانية والأمن الإنساني

يثير مفهوم الدبلوماسية الإنسانية والأمن الإنساني الكثير من ا لجدل نظرا لأن هذين المصطلحين لا يشملان على تعريف شامل وجامح لهما، لذلك فالحديث عنهما يدفع إلى التمعن في مكونات هذين المفهومين فالشق الأول: المتمثل في الدبلوماسية الإنسانية يعتبر بين المفاهيم التي لا يوجد لها تعريف محدد ويغيب الإجماع بين المختصين حول معناها، فمفهوم الدبلوماسية الإنسانية يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا، ففي فترة الحرب الباردة، شملت أطراف متعددة، و لم تعد ترتبط المؤسسات الحكومية الدولية، حيث أصبحت تشمل أيضا المؤسسات متعددة الوظائف، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية والإنسانية وأعضاء المجتمع المدني، وكلها تعتبر من مكونات الدبلوماسية الإنسانية. أما الشق الثاني: فيتمثل في الأمن الإنساني الذي لا يختلف عن المفهوم الأول (الدبلوماسية الإنسانية)، من حيث إجماع المختصين على تعريف محدد له والاختلاف حول تحديد مفهومه، فالأمن الإنساني يفتقر لتعريف محدد متفق عليه رغم استخدامه بكثرة في الأدبيات والدراسات الأمنية المختلفة، ويبقى الشيء المتفق عليه في المفهوم أن محوره الإنسان.

وسيتم التطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى الجانب المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الإنسانية والأمن الإنساني، وذلك من خلال عرض النقاط الأساسية التالية:

- مفهوم الدبلوماسية الإنسانية وأهدافها.
- مفهوم الأمن الإنساني.
- التطورات النظرية للدبلوماسية الإنسانية والأمن الإنساني.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للدبلوماسية الإنسانية

في هذا المبحث سوف يتم التعرض لنشأة الدبلوماسية الإنسانية وإبراز أهم التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم إضافة إلى ذكر أهم أهداف الدبلوماسية الإنسانية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الإنسانية

1 – نشأة الدبلوماسية الإنسانية (من الدبلوماسية التقليدية إلى الدبلوماسية الإنسانية)

تعمل كلمة الدبلوماسية عدة معان مختلفة، فهي يمكن أن تستخدم كمرادف للمفاوضة وما يتبع ذلك من مراسيم ومجاملات وأساليب اللياقة، ويمكن أن تستخدم كمرادف للسياسة الخارجية بما تعنيه من تنفيذ وإعداد لها أو تستخدم بمعنى الجهاز الذي يدير الشؤون الخارجية للدول، أو يمكن أن تعني مباشرة مهنة رجل السياسة.[1]

وأخذت كلمة الدبلوماسية عن الاسم اليوناني Diploma وهو من مشتقات الفعل دبلون ومعناه يطوي أو يطبق.[2] ثم تطور هذا المفهوم لاحقا مع الرومان ليصبح معناه الصفائح المعدنية ذات الوجهين المطبقين بإتقان والتي تمنح لحامليها كرخص مرور على طرقات الإمبراطورية وهم الأشخاص المهنيين المبعوثين المكلفين بمهام، أو الوافدين من الخارج كممثلين لملوكهم وأمرائهم، أو يمنحها الإمبراطور أو من ينوب عنه، أو أيضا تلك التصاريح الصادرة عن مجلس الشيوخ الروماني.

بعد ذلك اتسع هذا المفهوم ليشمل الوثائق الرسمية المحتوية على محفوظات العلاقات الخارجية للإمبراطورية والمحفوظة في أرشيف الجهاز المكلف بالعلاقات الخارجية (أمانة المحفوظات).

ثم تطور هذا المفهوم مع البيزنطيين والعباسيين والفرنجة، وبالتالي ومن خلال النظرية ومن ثم الممارسة السياسية، يعني العلاقات الخارجية لهذه الدول كما تعني مندوبيها أو منفذي هذه السياسة وخاصة السفراء والأجهزة المشرفة عليهم هرميا حتى رأس الدولة، سواء كان البطريرك أو الخليفة أم الملك أو الأمير (تبعا لنظام الحكم)، أي المرسل والمستقبل وكذلك ما يصدر عنهم سواء كان جواز سفر أو حصانات أو امتيازات تمنح للمبعوثين أو الأرشيف الذي يضع الرسائل والوثائق والاتفاقيات الخاصة بالعلاقات الخارجية لرؤساء الدول.[3]

---

[1]– علي حسين الشامي، **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، (عمان: دار الثقافة،2009)، ص 27.

[2]– ثامر كامل محمد، **الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات**، (عمان: دار المسيرة، 2000)، ص 19.

[3]– محمود عبد ربه العجرمي، **الدبلوماسية :النظرية والممارسة**، (عمان، دار زهران للنشر، 2011)، ص 06.

ولقد توطد هذا المفهوم مع ولادة أول بعثة دبلوماسية دائمة وتطور مع تطور الدولة القومية، حيث بدأ ولأول مرة يستخدم مصطلح "الدبلوماسية" وصفة "دبلوماسي" في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر.[1]

ويرجع الفضل في إعطاء التمثيل الدبلوماسي في صفة الديمومة إلى معاهدة واستفاليا 1648م التي تلت حرب الثلاثين عاما، لأنها جاءت بمبدأ التوازن الأوروبي.[2]

استقر هذا المفهوم في القرن التاسع عشر وصدرته أوروبا الاستعمارية إلى باقي أنحاء المعمورة، وتطور ذلك بتطور الدولة السيدة، وأصبح عرفا دوليا مستخدما وممارسا من جميع الأشخاص المكونين للمجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الدول.[3]

وفي أواخر القرن التاسع عشر، بدأت مؤسسات الدولية جديدة في الظهور كقنوات يمكن للدول من خلالها التوسط في النزاعات وتسهيل التعاون في القضايا والمشروعات ذات الاهتمام المشترك .

فمنذ النصف الأول من القرن العشرين حدث تغير في كيفية إدارة الدبلوماسية مكان إدارتها وكذلك فيمن يعمل بالدبلوماسية حيث فرض هذا الأمر تحديا فلسفيا أمام العلماء المعتادين على دراسة الجهات الدبلوماسية الفاعلة ووظائفها والثقافة الدبلوماسية من منظور الممارسات التقليدية التي كانت متبعة في القرن التاسع عشر.[4]

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين ومع تسارع وتيرة الدولة تعددت مجالات عديدة من النشاط الدبلوماسي العالمي فيما يتعلق بمسائل مثل :تغير المناخ ، البيئة، الحصول على المياه والثقافة والصحة والمعرفة جنبا إلى جنب مع الدبلوماسية الكلاسيكية،[5] كما أدى تعدد الفاعلين إلى زيادة كبيرة في عدد أولئك الذين أصبحوا جزءا من عملية إدارة العلاقات الدولية، فلم يعد الأمر يقتصر، كما في الدبلوماسية التقليدية على الملوك والوزراء والدبلوماسيين المحترفين.[6]

---

[1]- محمود خلف، **الدبلوماسية النظرية والممارسة**، (عمان، دار زهران للنشر، 2010)، ص 70.

[2]- فؤاد شباط، **الدبلوماسية**، (سوريا: منشورات جامعة حلب، 1996)، ص 12.

[3]- محمود عبد ربه العجرمي، **مرجع سابق**، ص 07.

[4]- جيفري الين بيجمان، **الدبلوماسية المعاصرة التمثيل والاتصال في دنيا العولمة**، ترجمة: محمد صفوت حسن، (القاهرة: دار الفجر، 2014)، ص ص35-36.

[5] -Christopher lamb,"humanitarian diplomacy**,** 26 June 2008", on : **http://www.IFRC/en/new sand-media/opiniosand position/speaches/2008/ humanisation diplomacy**, (20decembre 2017).

[6]- بيتر شارل، **الدبلوماسية الفاعلة**، ترجمة: أحمد مختار الجمال، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 40.

فهذا التعدد في الفاعلين ساهم في زيادة التهميش النسبي لقوة الدول في مواجهة عولمة المعلومات والقطاع الخاص وانتشار تكنولوجيات الاتصال الجديدة التي يمكن أن تضرب في قلب الدبلوماسية، فأصبحت الدبلوماسية مجزأة على نحو متزايد، فهي لم تعد تندرج في المقام الأول، بل أصبحت متعددة الأطراف و لم تقتصر المؤسسات الحكومية الدولية، كما أن أصبحت تشمل أيضا المؤسسات المتعددة الوظائف إذ لا توجد على وجه الحصر صلاحيات وزارات الخارجية.[1] نتيجة للضغط والدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية، مثل:منظمة العفو الدولية ومراقبة حقوق الإنسان كفاعلان دوليان في مجال حقوق الإنسان.[2]

وبالتالي فقد خلقت هذه الجهات الدولية الفاعلة أشكال جديدة من شبكات النفوذ والمنتجات للدخول في مناقشات غير رسمية، وهذا الشكل من أشكال الدبلوماسية يمكن أن يجمع بين السياسيين والزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية ورجال الأعمال وأعضاء المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والبرلمانيين أو الموظفين المدنيين المتقاعدين، كما يسمح لأعضاء المجتمع المعنيين لاستكشاف الحلول الممكنة بشكل غير رسمي بدعم من أشخاص آخرين لديهم مستوى معين من الخبرة، وفي بعض الأحيان يشارك ممثلون حكوميون بصفتهم الشخصية بإذن رسمي للعمل كوسطاء غير رسميين لتسهيل المناقشات بين أعضاء المجتمع المدني من مختلف الجوانب ووجهات النظر،[3] وهذه الفواعل يمكن اعتبارها من أبرز الفاعلين في الدبلوماسية الإنسانية، فالتوسع السريع في عدد الجهات الفاعلة الإنسانية في السنوات الأخيرة والعمل من الحكومات أو على جميع المستويات وفي كثير من الأحيان في أماكن معقدة يجعل الدبلوماسية الإنسانية ذات أهمية متزايدة، بالنظر إليها أيضا أنها تشمل الدعوة والتفاوض والتوعية والاتفاقات الرسمية وغيرها من التدابير كما تشمل العديد من اللاعبين، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية، القطاع الخاص والأفراد.[4]

2- تعريف الدبلوماسية الإنسانية

خصص أول كتاب لهذا الموضوع في عام 2007 بعنوان:[5]

"Humanitarian diplomacy: practitioners and their craft"

---

[1]- Philipe régniér, **the emerging concept of humanitaran diplomacy identification of a community of practice and prospects for international recognition ,** (international of the red cross, 2011), p 14.

[2]- جير يمي بلاك، **تاريخ الدبلوماسية**، ترجمة: احمد علي سالم، (الإمارات: هيئة أبو ظبي، 2013)، ص 431.

[3]- Philipe régniér, **op-cit**, p : 15.

[4] -Andrew f.cooper, jorje hiene, and others, **the exford handbook of modern diplomacy,** (united kingdom, oxford university press, 2013), p 285.

[5] - Larry minear and Hazel Smith (eds), **humanitarian diplomacy : practitioners and their craft**, (tokyo : united nations press, 2007), p15.

يتضح من خلال هذا الكتاب أن مفهوم الدبلوماسية الإنسانية يشمل الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الإنسانية للحصول على دعم السلطات السياسية والعسكرية التي تعمل في إطار التراهة وتشمل هذه الأنشطة جهودا من قبل ترتيب وجود منظمات إنسانية في بلد معين والتفاوض على الوصول إلى السكان المدنيين الذين يحتاجون إلى المساعدة والحماية ، والمشاركة في مجال الدعوة على مختلف المستويات لدعم الأهداف الإنسانية.

وفي الفترة 2010-2011 عندما قام الإتحاد الدولي بإعداد مفهوم استراتيجي للدبلوماسية الإنسانية وجد أن هناك تسعا وثمانين تعريفا مختلفا بين الوكالات ذات الصلة وفي المؤلفات العلمية، وتشمل هذه التعريفات نقاط التقارب والاختلاف التي ستشكل أساسا لتعيين مفهوم الدبلوماسية الإنسانية.[1]

من خلال إعداد الاتحاد الدولي لمفهوم استراتيجي للدبلوماسية الإنسانية وجد تعريفات مختلفة للوكالات ذات الصلة وأيضا في المؤلفات العلمية، والتي أصبحت تشكل أساسا لتحديد مفهوم الدبلوماسية الإنسانية.

يعرفها الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر IFRC بأنها: "حوار خاص أو عام بين الحكومات و/أو المنظمات الإنسانية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من الجهات الفاعلة غير الحكومية.[2]

يستشف من تعريف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للدبلوماسية الإنسانية بأنها تقوم على الحوار سواء بين الحكومات أو المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية ومختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية، أي أنه يدرج فواعل حكومية وأخرى غير حكومية (المنظمات الإنسانية).

وتعرف الدبلوماسية الإنسانية أيضا أنها: "إقناع صناع القرار وقادة الرأي بالعمل في جميع الأوقات لصالح الأشخاص الضعفاء، مع الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية الأساسية".[3]

يركز هذا التعريف على الدور الذي يمكن أن يلعبه قادة الرأي وصناع القرار في الأوقات المختلفة لمصلحة الأشخاص الضعفاء، مع الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية الأساسية.

---

[1] –Philipe régniér, **op-cit**, p : 13.

[2] – See international federation of red cross and red cresent societies (IFRC**),** ***strategy*** **2020 : humanitarian diplomacy policy**, (nairobi : decembre 2009).

[3] –Yasir elfatih abdelrahim elsanousi, «*traditional judya leaders in sush as actors of* humanitarian diplomacy : are the eligible to fulfill these roles in the darfur humanitarian crisis **?»** **,pyrex journals**,vol3 (july 2017), p 14.

وتعرف الدبلوماسية الإنسانية كذلك على أنها: "عبارة عن اتصالات سرية أو علنية، كما تكون أطرافها متعددة كالحكومات وهيئات المجتمع المدني، المنظمات الإنسانية، إضافة إلى فواعل أخرى".

ويوجد تعريف آخر للسفير الأسترالي "كريستوفر لامب" الذي يعرفها بأنها: "هي مسؤولية الإقناع"[1]

التعريف الإجرائي

تعرف الدبلوماسية الإنسانية بأنها: "حوار خاص أو عام بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وهيئات المجتمع المدني، تهدف إلى إقناع صناع القرار بالعمل لصالح الأشخاص الضعفاء واحترام المبادئ الإنسانية الأساسية.

المطلب الثاني: أهداف الدبلوماسية الإنسانية

تتضمن الدبلوماسية الإنسانية العديد من الأهداف، وهي كالآتي:

- تهدف الدبلوماسية الإنسانية إلى حشد الدعم الحكومي العام للإعلان والموارد اللازمة للعمليات والبرامج الإنسانية وتيسير الشراكات الفعالة للاستجابة لاحتياجات الأشخاص الضعفاء.[2]
- الوصول إلى الضحايا لتقييم حالتهم ومدى وطبيعة الحوائج.
- السعي لإقناع مختلف الأطراف الفاعلة لتقبل المساعدة والحماية التي يمكن أن تكون ضرورية.
- التفاوض حول إمكان تسهيل وصول طاقم النشطاء في المجال الإنساني إلى السكان المنكوبين.
- التفاوض على التسهيلات الجمركية والضريبية لإسعافات ومعدات المنظمات الإنسانية.
- ضمان الأمن والوضع القانوني لطاقم النشطاء في المجال الإنساني، المحليين والأجانب سواء.
- التفاوض على الضمانات المتعلقة بأمن المدنيين وغيرهم من المستفيدين من الإجراءات الإنسانية.
- تنسيق الإجراءات الإنسانية أو على الأقل ضمان التشاور وتقاسم المعلومات بين المنظمات والهيئات الإنسانية.
- تعزيز تقنين وتصديق وإنفاذ القانون الإنساني بمفهومه الواسع، الذي يشمل القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة، وقانون اللاجئين، وحقوق المهاجرين وحقوق الإنسان، وحماية النازحين في بلدهم.[3]

---

[1]- عربي بومدين، فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، **مجلة المستقبل العربي** ع 456، (فيفري 2017)، ص 134.

[2] -Andrew f.cooper, jorje heine, **op.cit**, p 285.

[3] - Michel veuthey, « humanitarian diplomacy : saving it when it is most needed **»,** in : Alexendre vautravers and yvita fax (eds), **humanitarian space. Webster university Geneva 16th humanitarian conference**, (Geneva Webster university, 2012) pp 1-2.

المبحث الثاني: إبيتيمولوجيا الأمن الإنساني

رغم بروز مفهوم الأمن الإنساني في مجال الدراسات الأكاديمية في سياق مجموعة من التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة التي كشفت عن عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الأفراد وعدم ملائمة الاقتراب التقليدي للأمن في تحديد السبل الملائمة لمواجهة تحديات تلك الأنماط من مصادر التهديد، كما أنه مع تصاعد الحروب والصراعات خلال العقدين الماضيين في أنحاء متفرقة من العالم سواء في آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية، إضافة إلى طرح مشروعات التدخل الدولي الإنساني بدأ الحديث عن آثار تلك الحروب والمشروعات على الأمن الإنساني في الجانب الأكاديمي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني

بالرغم من وجود اتفاق على أن الفرد هو جوهر مفهوم الأمن الإنساني وهو الوحدة الأساسية للتحليل إلا أن هناك اختلاف حول تهديد أو إعطاء تعريف جامع بين الباحثين في مجال الدراسات الأمنية ومن بينها نذكر:

1- تعريف لوريد أكسو ورثي*

أن الأمن البشري في جوهره هو محاولة لبناء مجتمع عالمي حيث تكون فيه سلامة الفرد في صميم الأولوية الدولية، حيث تقدم المواقف الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون وينسجم في شبكة متماسكة تحمي الفرد.[1]

من خلال هذا التعريف تستنتج أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون يقدمان وينسجان معا شبكة متماسكة لحماية الفرد ويكون هذا الهدف من الأولويات الدولية.

2- تعريف "بول هينبكر"

الذي يقول أن الأمن الإنساني: يعني التركيز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كونه غير كاف لضمان بقاء الأفراد، فالأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد التقليدية (العسكرية)، وغير العسكرية معا،

* **لويد أكسو ورثي**: وزير الخارجية السابق لكندا.

[1] -Wolf gang Benedek and others, **humain security and human rights, education : pilot study European training kesearch outre for human rights and democracy**, (Austric, graz julay, 2002), p 34.

فأمن الأفراد يعني تحقيق الأمن على المستوى العالمي، كما أكد على وجوده جنبا لجنب مع الأمن القومي، لكن لا يحل مكانه، ويؤكد أن تحقيق الأمن للأفراد يتطلب أدوات جديدة كالمنظمات الدولية.[1]

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص أن الأمن الإنساني وبأنه غير كاف لضمان استمرارية الأفراد فإنه يركز على الأفراد لا على الدول، وكذلك يركز على مصادر التهديد التقليدية والحديثة وهذا على المستوى العالمي (الأمن القومي وأمن الأفراد) ولتحقيقه يستلزم وجود آليات جديدة كالمنظمات الدولية.

3- تعريف "جورج ماكلين"

الذي يرى أن الأمن الإنساني: في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة، كما أنه يعني الحماية من العنف غير الهيكلي، مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية، ومن ثم إن كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلي كما في الحروب، فإن الأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف الغير الهيكلي، فالأمن الإنساني باختصار هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي وفي مجتمعاتهم، وفي بيئتهم.[2]

أما فيما يخص هذا التعريف فإن الأمن الإنساني هنا يعني الانتقال من الأمن الوطني إلى أمن الأفراد وذلك في محيطهم الشخصي وفي مجتمعاتهم وفي بيئتهم، وأن الأمن التقليدي يرتبط بالدولة كفاعل وحيد وهي مصدر التهديد بينما في المفهوم الحديث للأمن فإنه يرتبط بظهور فواعل جديدة ومصادر تهديد حديثة كذلك.

4- كما يرى عبد الحكيم الشر جبي

أن الأمن الإنساني يركز على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذا قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمن مواطنيها، بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أمن مواطنيها، ومن ثم يجب عدم الفصل بين أمن الفرد وأمن الدولة.[3]

---

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، (السعودية: جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، 2009)، ص 33.

[2]- خديجة عرفة محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 35.

[3]- عبد الحكيم الشر جبي، **المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية**، (عمان: الأردن، 2005)، ص 42.

وحسب هذا التعريف فإن أمن الفرد لا يمكن فصله عن أمن الدولة كما أن الأمن الإنساني يركز أساسا على الإنسان الفرد وليس على الدولة كوحدة تحليل أساسية، كما أن الدولة قد تكون مصدرا مهددا لأمن مواطنيها أو تكون آمنة في الوقت الذي يكون فيه أمن مواطنيها متناقضا لذلك.

كما يركز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، وكذلك تلبية إحتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية والاقتراب الرئيسي هذا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس الخطر الوحيد، لكن يمكن أن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي، وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية، فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون.

وعلى الرغم من أن الأفكار التي تشكل أساس أو دعامة مفهوم الأمن الإنساني تركز على الفرد كوحدة تحليل فإنها أيضا تدخل في اعتبارها ما وراء الدولة وتتفق مع الاقترابات الحديثة في دراسات الأمن والسلم الدوليين التي تقوم على أن أمن وسلم أي دولة يعتمد على أمن وسلامة الدول الأخرى، فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدوا إلا أن يكون جزءا من أجزاء البناء الأمني المتكامل، بمعنى أن أي نظام عالمي آمن ومستقر يبنى أمنيا من أسفل (الأفراد) إلى أعلى (العالم)، ومن ثم فإن أمن الدولة مجرد مساحة وسيطة.

ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1945 الذي كان تركيزه منصب على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان، تلي ذلك بعض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية، إلا أن المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتنبأ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني رغم بساطتها إلى ثورة في إدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين.[1]

5- تعريف "لورايد" و "مجيد تهارنين"

الذين يريا أن الأمن الإنساني يتطلب إعادة النظر في الاعتبارات الأمنية من خلال التركيز على بقاء الأفراد بدلا من الأمن المادي للدولة ... وهو يتكون من عشرة أبعاد وهي: الأمن المادي، الأمن النفسي، الأمن

[1]- عبد الحكيم الشر جي، **مرجع سابق**، ص 44.

الاجتماعي، أمن النوع، الأمن الاقتصادي، الأمن الثقافي، الأمن الإعلامي الأمن البيئي، الأمن القومي والأمن العالمي.[1]

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن الأمن الإنساني يكون فيه بقاء الأفراد في صميم الأولوية بدل أمن الدولة المادي كما أن للأمن الإنساني عشر أبعاد هي: الأمن المادي، النفسي، الاجتماعي، النوع، الاقتصادي الثقافي، الإعلامي، البيئي، القومي والعالمي.

6- وقد عرف تقرير التنمية البشرية 1994

أن الأمن الإنساني يعني التحرر من الخوف والتحرر من العوز ويشمل الأمن الإنساني السلامة من مخاطر مثل: الجوع، المرض والقمع، كما يشمل الحماية من الاضطرابات المفاجئة، وحدد التقرير قائمة التهديدات إلى الأمن الإنساني والتي تنطوي تحت سبعة أصناف رئيسية هي: الأمن الاقتصادي، الغذائي الصحي، والأمن البيئي، الشخصي، السياسي والأمن المجتمعي.[2]

أما بالنسبة لهذا التعريف فإننا نستنتج أن الأمن الإنساني يعني التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة فالأولى تكون من الحروب والنزاعات (الجانب العسكري) أما الثانية فتعني التحرر من الفقر والجوع والأوبئة.... وقد قدم سبعة أصناف رئيسية للأمن الإنساني وهي: الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي الشخصي، السياسي والمجتمعي.

- التعريف الإجرائي

يتمركز مفهوم الأمن الإنساني حول حماية الأفراد داخل دولتهم من أي شكل من أشكال التهديدات التي يمكن أن تنتهك حقهم، وكذلك تحررهم من الخوف وذلك من الحروب والنزاعات وشتى الأسباب العسكرية وكذلك تحررهم من الحاجة (العوز) وهذا من الفقر والمرض، الأوبئة...

كما أن مفهوم الأمن الإنساني يعتبر أهمية أمن الدولة (state Security) شرطا ضروريا لأمن الأفراد ومع ذلك فإنه غير كافي لضمان حق التمتع بالحرية من الخوف والحرية من العوز.

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] - UNDP, **Humain Development Report 1994**, New york : oxford university press, 1994, pp 22-24.

– نشأة الأمن الإنساني

إن جذور مفهوم الأمن الإنساني، ترجع إلى تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سنوات التسعينات من القرن التاسع عشر، عندما بدأت فكرة أمن الناس تأخذ الاهتمام العالمي المطلوب، ثم قويت هذه الفكرة فيما بعد في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق جنيف.

وبروز المفهوم جاء في محاولة لإدماج البعد الإنساني في الدراسات الأمنية إذ أن جوهر مفهوم الأمن الإنساني هو التركيز على أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على الحدود ذاته، وذلك في سياق ما شهدته البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة من تحولات التأكد من فشل المنظور التقليدي للأمن في التعامل مع طبيعة القضايا الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وهذا وقد استخدم الأمن الإنساني لأول مرة في التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة التنموي لعام 1994، وقد عرف الأمن الإنساني بأنه نتاج لسبعة أبعاد الأمن، وقد ركزت كندا ودول أخرى مثل النرويج عملها في مجال الأمن الإنساني لحماية الناس من العنف وتوفير الأمن لهم.[1]

وقد برز مفهوم الأمن الإنساني كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن، ونطاق دراسات الأمن، إذ أثبتت خبرة الحرب الباردة أن المنظور السائد للأمن – المنظور الواقعي– لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة وأصبحت الحاجة ماسة لتوسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث كان مفهوم الأمن لدى أنصار الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية وذلك ضد أي تهديد يمس إحدى مصالحها القومية، وقد ساد هذا المنظور منذ نشأة الدولة القومية عام 1648م، ولمدة ثلاث قرون ونصف القرن، إلا أن مفهوم الأمن قد حظي بمزيد من التمحيص من قبل دارسي العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وهو ما أثمر ظهور مفاهيم أخرى أبرزها مفهوم الأمن الإنساني.[2]

وبداية من منتصف التسعينات من القرن العشرين حتى أيامنا هذه استعمل مفهوم الأمن الإنساني من قبل طائفة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، إذ هذه المجموعات وهذه المؤسسات بطبيعة الحال قد أغرتها الفكرة لأن الأمن الإنساني قد كان شعارا جميلا، لكن كان يوجد وراء ذلك التمشي دافع

[1]– روان فضايل بهو، **المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية**، (عمان، الأردن، 2005)، ص 31.

[2]– عبد الحكيم الشر جبي، **مرجع سابق**، ص 42.

آخر: فالأمن البشري قد كان طريقة لوصف أو تأطير أنشطتها سمحت بالربط بين عدد كبير من المبادرات السياسية وبإضفاء مزيد من التناسق عليها.

وخلال تطور الأمن الإنساني كانت توجد على الأقل مبادرتان سياسيتان مهمتان برزتا في أواخر التسعينات، مثلتا قطاعا جزئيا مما كان يجري به العمل آنذاك.

المبادرة الأولى السياسية فقد تمثلت في إحداث شبكة الأمن البشري، وقد تم إنشاؤها سنة 1999 باعتبارها مجموعة حرة من الدول بقيادة كندا والنرويج وسويسرا تضم في صليبها التشيلي والأردن والنمسا وايرلندا ومالي واليونان وسلوفاكيا وتايلندا وإفريقيا الجنوبية (بصفة ملاحظ) وهولندا، وكانت تهدف إلى مواصلة توخي سياسة مشتركة حول الأمن الإنساني في منظمات دولية وإقليمية شتى، ويجتمع الأعضاء سنويا على مستوى وزراء الخارجية، ومن نتيجة ذلك عددا من الدول الأعضاء (ولاسيما الدول المتزعمة الثلاث) وقد خصصت إعتمادات مالية للنهوض بمبادرات الأمن الإنساني، وفي كثير من الأحياء بالمشاركة مع منظمات غير حكومية أو مع دول أخرى أعضاء في الشبكة.

أما المبادرة الثانية فقد تزعمتها اليابان الذي أنشأ منذ 1999 صندوق للأمن البشري التي كان يشترك في رئاستها الدكتور ساداكو أوغاتا Dr . Sadako ogataالمفوض السامي السابق للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأستاذ أمارتيا ك.س Professor Amartya K.Sen المحرز على جائزة نوبل في الاقتصاد.

وقد نشرت اللجنة تقريرها سنة 2003 تحت عنوان "الأمن البشري الآن" وأدى ذلك إلى إحداث هيئة استشارية للأمن داخل منظومة الأمم المتحدة.[1] ويدعم صندوق الأمن الإنساني المبادرات التي تتزعمها بعرض المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

كما أن منظمات أممية أخرى ولاسيما اليونسكو، قد أخذ على عاتقها وعلى نطاق واسع استكشاف مفهوم الأمن الإنساني وممارسته، بينما أخرى (من قبل المنظمة العالمية للصحة أو اليونيسيف) وقد وجدته بمثابة الدعم العملي للنهوض بأنشطتها.[2]

المطلب الثاني: خصائص الأمن الإنساني

اتسم مفهوم الأمن الإنساني بعدة خصائص تميزه عن المفاهيم التقليدية للأمن، سواء أمن الدولة أو المجتمع، إذ أن ينطبق على الوحدات الأقل المتمثلة في الأفراد، كما أنه انتقال من التركيز على الإطار العالمي

[1]- كيت كراوز، **الأمن البشري في العالم العربي: كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي**، (عمان، الأردن، 2005)، ص 71.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 72.

الخاص بالتفاعلات ما بين الدول إلى إطار يأخذ المسحة الاجتماعية للعالم، مركزا على الإنسان فهو يولي اهتمام أكبر باحتياجات الأفراد في المجالات المختلفة ومن بين خصائص الأمن الإنساني والتي حددها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى أربعة خصائص أساسية لتحديد مفهوم الأمن الإنساني وتتمثل في:

أولا: الأمن الإنساني كوني Universel

يخص كل البشر في كل مكان في الأمم الغنية والفقيرة، إذ هناك عدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل: البطالة، المخدرات، التلوث، انتهاكات حقوق الإنسان، قد تختلف حدتها من منطقة لأخرى من العالم، لكنها كلها حقيقية ومتنامية.

ثانيا: الوقاية المبكرة Early prévention

هي أسهل من التدخل Intervention اللاحق في صيانة الأمن الإنساني، ذلك أن التعامل مع تلك التهديدات في مراحلها الأولى أقل تكلفة من مراحلها المتطورة.[1]

ثالثا: ترابط مكونات الأمن الإنساني*

فلما يتعرض أي إنسان لتهديد ما في أي مكان من العالم، فإن كل الدول تكون معنية بالأمر، لأن المجاعة والأوبئة والفقر والتلوث والمتاجرة بالمخدرات والصراعات العرقية والإرهاب والتفكك الاجتماعي ليست أحداثا منعزلة أو معزولة أو محصورة في حدود وطنية.

رابعا: الأمن الإنساني محوره الإنسان People-centred

وهو يخص نوعية حياة البشر في كل أرجاء المعمورة، فكيف يعيشون في المجتمع؟ وكيف يمارسون بحرية مختلف خياراتهم، وما هو حجم الفرص الاجتماعية التي يحصلون عليها سواء كانوا يعيشون في فترة نزاع أو سلم؟.[2]

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الإنساني

يقصد بالأمن الإنساني صون كرامة الإنسان تلبية حاجياته المادية والمعنوية، بمعنى أن يكون الإنسان في مأمن من الحرمان الاقتصادي، وأن نضمن ممارسته لحقوقه الأساسية، وتحقيقه يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية

[1]- منظمة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 22.

* يؤكد على الترابط بين التهديدات والاستجابة لعلاج انعدام الأمن وذلك لأنها مترابطة في التأثير كالدمينو بمعنى أن كل تهديد يتغذى على الآخر.

[2]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، **مرجع سابق**، ص 23.

المستدامة، احترام وصون الحقوق الأساسية، سيادة القانون، الحكم الرشيد، العدالة الاجتماعية، وكلها أبعاد مهمة بالنسبة للسلام العالمي مثلها مثل الأبعاد العسكرية، والأمن الإنساني ليس دفاعيا فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية، بمعنى الإنتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستديمة.

وانطلاقا من هذا التعريف الذي جاء به تقرير التنمية الإنسانية (UNDP) عام 1994 حول الأمن الإنساني، على أنه يتعلق بحياة الإنسان وكرامته، حدد محررو التقرير (محبوب الحق وأمارتياسن) المكونات الأساسية للأمن الإنساني، وقد تبنى التقرير مفهوما شاملا للأمن الإنساني يقوم على سبعة أبعاد وتتمثل في:

أولا: الأمن الشخصي

وهو تمكين الشخص من تحقيق خصوصياته اللغوية والعقائدية والثقافية وكذلك تمكينه من تكوين عالمه وتحقيق الطموح في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص والعدالة في التوزيع أنه من حق الفرد أن لا يشعر بخضوعه للإكراه وللعنف من أي مصدر سواء كان من الجماعات الإجرامية أو من طرف السلطات كما من حقه أن لا تتعرض سلامته البدنية للتعذيب أو البتر أو التهلكة.

وهي حقوق نص عليها صراحة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين المواليين والإعلانات الداخلية والدساتير الوطنية.[1]

ثانيا: الأمن الاقتصادي

ويرتبط بالأمن الموسع بالبنية الاقتصادية السائدة، فزيادة حدة الاعتماد المتبادل بين الدول في مسار إنتاجي متقدم يزيد من احتمالية تعرض هاته المسارات للتقلبات والاضطرابات، وتتمثل هاته التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة في ما يلي:

- الحرب المستمرة في اتساع الهوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير (المركز والمحيط)؛

- التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والأسواق الاستهلاكية وما يكرسه من زيادة التبعية أو الاستعمار الحديث؛

- هشاشة الاقتصاديات الوطنية التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي، وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات وتحكمها في أسعار الأسواق الدولية.

[1]- منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، **مرجع سابق**، ص ص 30-31.

وفي ظل هذا فإن تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية للفرد، أي عدم تكبيل حريته بالفقر والجوع والحرمان والتبعية.[1]

ثالثا: الأمن الصحي

يتمحور الأمن الصحي حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تترصد بهم، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة آمنة صحيا وأكثر استقرارا، وعلى الرغم من التقدم الذي تشهده الرعاية الصحية ثمة أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن الحؤول بدونها، فالصحة تشترط شرطا مسبقا للاستقرار الاجتماعي والمكون الأساسي لحماية حياة الإنسان، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الصحة من اهمها عامل سوء التغذية في حال نقص كمية الغذاء أو في حالة سوء نوعيته، ففي كلا الحالتين ينعكس الأمر سلبا على صحة الأفراد، عامل التلوث البيئي الذي يصيب الماء والهواء حيث يتسبب بالعديد من الأمراض التي يمكن أن تؤدي بحياة الفرد، كما أن للفقر الدور البارز في تدهور صحة الأفراد حيث أن الذين لا يملكون المال يصعب عليهم الذهاب إلى الطبيب، كما تصعب عليهم متابعة العلاج الطبي، مما يؤدي إلى تدهور وضعهم الصحي، وآثار هذه الحالات موجودة في العالم الثالث.[2]

رابعا: الأمن الغذائي

ويتحقق عندما يتمتع كافة البشر في جميع الأوقات بغرض الحصول على الغذاء الكافي والسليم من الناحيتين المادية والاقتصادية، كي يعيشوا حياة صحيحة، فهناك حوالي 745 مليون نسمة في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية معظمهم في الدول النامية حيث يعيش أكثر من بليون إنسان على دخل يومي يقل عن دولار منهم 332 مليون يعيشون على ما بين 75 و50 سنتا في اليوم و162 مليون يعيشون على الأقل من 50 سنتا في اليوم، مفهوم الأمن الغذائي كما طرحه البنك الدولي، وكما اعترف إعلان روما بشان الأمن الغذائي العالمي في تقريره الصادر عام 1996 "بالطابع متعدد الجوانب للأمن الغذائي"، حيث وضع الأمن الغذائي ضمن إطار واسع، وذلك من خلال ارتباطه بالقضاء على الفقر وتحقيق السلام، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتجارة النزيهة، وتلاف الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، لكن واقع الأمن الغذائي لكثير من شعوب الأرض هو مأسوي جدا، حيث يموت كل عام قرابة 11

[1]- **المرجع نفسه**، ص 32.

[2]- إلياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، (بيروت: لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص ص 56-57.

مليون طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس، وجميع هذه الوفيات تحدث في البلدان النامية، ثلاثة أرباعهم في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، جراء ارتفاع معدلات المجاعة وسوء التغذية والفقر.[1]

خامسا: الأمن المجتمعي

يشمل الأمن الإنساني ضرورة ضمان بقاء الثقافات وحمايتها، من خلال الحفاظ على الهوية القومية على مستوى محلي، أما على المستوى الدولي فتقع المسؤولية على المجتمع العالمي في تأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش فيما بينها على قاعدة حق الاختلاف والمساواة، وتعد الهجرة والصراع بين أبناء الإثنيات والعرقيات المختلفة من بين مصادر تهديد الأمن المجتمعي، فالهجرة قد ينبع منها الخوف من التغير المستقبلي في تكوين المجتمع هذا من جهة، ومن جهة ثانية قد يؤثر الصراع الإثني في تماسك المجتمع نفسه.[2]

سادسا: الأمن البيئي

تمثل البيئة أحد الهواجس العالمية في المرحلة الراهنة، سواء من حيث نقص الموارد أو من حيث التدهور البيئي بوجه عام، وينظر في إطار الأمن البشري إلى الأمن البيئي باعتباره قضية محورية، سواء على المستوى العالمي أو حالته داخل البلدان، والتي تمثل محور اهتمام الأمن البشري، كما يشار في إطار هذا إلى نقص المواد البيئية، سواء من حيث إزالة أجزاء من الغابات أو تعرض الأراضي الزراعية لظاهرة التملح، خاصة في البلدان النامية، وكذا في الدول الأوروبية.

ويمثل تلوث الهواء في البلدان الصناعية واحدا من اخطر التهديدات البيئية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى المدن الكبرى، وتتسم التهديدات البيئية بالتراكم، والاستمرارية لمدة طويلة، في حين نجد أن بعضها يأخذ شكلا فجائيا مثل حادثة "تشير نوبل"، ولا شك أن هذا الإهمال وإساءة الإنسان للبيئة يزداد في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية، حيث أدركت هذه الأخيرة معايير الصحة البيئية باتت تبذل جهودا أكثر، وحرصا أكبر من أجل بيئة أكثر ملائمة، وتتهم الدول النامية بأنها الأكثر ضررا بالبيئة.[3]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 54-55.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 59.

[3]- أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا – دول القرن الإفريقي–**، مذكرة غير منشورة، (جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014)، ص ص51-52.

سابعا: الأمن السياسي

يتم توفير الأمن السياسي من خلال الحفاظ على ضمان استحقاق كل فرد على حقوقه المدنية والسياسية والحريات العامة، بالإضافة إلى ضمان استقرار النظام السياسي، ومشاركة المواطنين في العمليات الانتخابية المكفولة لهم دستوريا، أي أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدولة بمؤسساتها الرسمية وحسب، وإنما يطال أمن المواطن وأمن الشعب، وتثار في إطار الأمن السياسي مسألة مهمة، وهي "احترام حقوق الإنسان الأساسية خاصة السياسية والتي من بينها" حرية التعبير دون التعرض للقمع، الحق في الحصول على الحقوق والواجبات.[1]

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 52-53.

المبحث الثالث: الإطار النظري للدبلوماسية الإنسانية والأمن الإنساني

سيتم التطرق في هذا المبحث لأبرز النظريات التي يمكن أن نفسر بها الدبلوماسية الإنسانية والأمن الإنساني كمدخل جديد في الدراسات الأمنية ومن أهم هذه النظريات نجد الواقعية الجديدة والنظرية الليبرالية المؤسساتية ومقاربة الأمن الإنساني.

المطلب الأول: الواقعية الجديدة

مع بداية سنوات الستينيات والسبعينيات تنامت ظواهر عابرة للقوميات على غرار الاعتماد المتبادل وتزايد فعالية الفواعل الأخرى من غير الدولة، بدأ التحليل الواقعي الكلاسيكي يتراجع نظرا لارتكازه على مسلمات وفروض عجزت عن تحليل هذه الظواهر المتنامية، ومن هنا ظهر تيار (الواقعية الجديدة)، الذي عمل على تجديد وتوسيع قدرة المنظور الواقعي على تحليل الظواهر الدولية وخاصة الجديدة منها، ويتبنى (التحليل التنظيمي).[1]

وأهم الافتراضات الجوهرية للواقعية الجديدة تتمثل في:[2]

1- تتفاعل الدول في بيئة فوضوية، وهذا يعني انه ليس هناك سلطة مركزية تفرض اللوائح والمعايير أو تحمي مصالح الجماعة الكونية الكبيرة.

2- بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الفاعل (الدولة)، على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقا من دافع وحافز النظام الدولي.

3- للدول توجه مصلحي ذاتي، والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني، بمعنى أن النظام يشجعها بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات في تأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين.

4- الدول فواعل عقلانية، تنتقي استراتجياتها من اجل الحد من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر، ومؤشر عقلانيتها أنها تسعى من أجل مصالحها الوطنية.

5- المشكل الحاسم المطروح من قبل الفوضى هو البقاء بالنسبة للدول الوطنية.

---

[1] - Jhon Bylis, Steve Smith, **The globalization of world politics : an introduction to international relation,** (New york : oxford university Second edition, 2001), p 186.

[2] - عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص 28.

6- تنظر الدولة إلى بعضها البعض على أنها أعداء محتملين ومهددين لأمن بعضها البعض، وبالتالي تسيطر علاقات ومؤشرات الريبة مما يؤدي إلى خلق المخاوف وعدم الثقة والمأزق الأمني، وهذه هي دوافع معظم سياسيات الدول.[1]

وانطلاقا من هذه الافتراضات، نجد أن النظرية الواقعية الجديدة أبقت على افتراض أن القوة ستبقى عصبا أساسيا في المنظور الواقعي، بل وإنها ستكون بلا حدود وقيود في هذه الحالة لأن حالة السلام التي تتحقق من غير القوة وكذلك فإنها ستكون مصلحة وطنية، كما تعتبر أيضا مسالة البنية للنظام الدولي عصب أساسي عند المنظرين الواقعيين، والتي يحملونها على أنها في حالة فوضى، إذ نجد أن "كينيث والتز"* رغم تشخيصه لوجود قواعد ومؤسسات وتعاون بصيغ متباينة إلا أنه يراها مقيدة الأثر وتخضع للتكييف من طرف الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.[2]

حيث "يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية ويحكمها مبدأ كل لنفسه وأنه في الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى".[3]

وفي سياق هذه النظرية برز رافد جديد أطلق أنصاره على أنفسهم اسم الواقعية المشروطة، ومن أبرز رواده "شارلز جالسر" ويخرج في تحليله عن حتمية الصراع والتنافس في العلاقات الدولية إلا أنه في حالات كثيرة يمكن أن تحقق الأطراف المتنافسة أهدافها الأمنية من خلال السياسات الأمنية من خلال السياسات التعاونية بدلا من التنافس والصراع، وفي مثل هذه الأحوال فإن الدول ستختار التعاون بدلا من التنافس، فمن وجهة نظره أن المسار الذي ستسلكه الدول لتحقيق أمنها سيتوقف على الظروف السائدة، وهو ما مثل خروجا عن الفكر الواقعي الجديد التقليدي القائم استحالة وجود تعاون بين الوحدات الدولية في سعيها لتحقيق أمنها، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدول يمكنها الخروج من المعضلة الأمنية من خلال مزيد من التعاون حيث تدرك الدول في هذا السياق تكلفة وأخطار استمرارها في الصراع وهو ما يدفعها إلى السعي لتحقيق التعاون.[4]

---

[1]- عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص 29.

* **كينيث والتز**: باحث مشارك في معهد دراسات الحرب والسلام وأستاذ في جامعة كولومبيا وأحد أهم المنظرين في العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأستاذ علوم سياسية سابق في جامعة كاليفورنيا – بيركلي.

[2]- كاظم هاشم نعمة، **نظرية العلاقات الدولية**، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999)، ص 136.

[3]- شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011**، مذكرة غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015)، ص 23.

[4]- خديجة عرفة محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 20.

وعلى هذا الأساس، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة طرح مجموعة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفهوم التقليدي للأمن التي برزت بالأساس في سياق مجموعة كبيرة من التحولات، ورغما أن بعضا من تلك المفاهيم كان قائما خلال فترة الحرب الباردة ومنها على سبيل المثال مفهوم الأمن التعاوني، مفهوم الأمن المعقد مفهوم الأمن الإنساني.[1]

من خلال التطرق للنظرية الواقعية الجديدة يتضح أن: الدولة العقلانية هي الدولة التي تنتهج في سياستها الخارجية، استراتيجيات لتحقيق مصالحها الوطنية، من مصلحة الدولة الحفاظ على أمنها وبقائها.

ونتيجة لبروز مفاهيم وفواعل جديدة بعد الحرب الباردة، مثل مفهوم الأمن الإنساني، إذ أصبح الفرد (الإنسان) وحدة تحليل أساسية إلى جانب الدولة، إذ لا يمكن للدولة تحقيق أمنها إذا ما لم يتم تحقيق الأمن الإنساني، خاصة في ظل تطور التهديدات الأمنية الجديدة والتي لا يمكن للدولة مجابهتها بمفردها إلا في ظل وجود تعاون بين وحدات النظام الدولي، فالحفاظ على امن الإنسان بجميع أبعاده بمثابة تحقيق لأمن للدولة والحفاظ على سيادتها من التدخلات الخارجية باسم حماية حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كما أدى بروز فواعل جديدة من غير الدول كالمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية إلى لعب دور مهم في تحقيق الأمن الإنساني وتعزيز مبادئ الدبلوماسية الإنسانية.

المطلب الثاني: الليبرالية المؤسساتية

الليبرالية في العلاقات الدولية هي مجموعة من الأفكار والنظريات التي تدور حول أهمية الحرية في النظام السياسي في العلاقات الدولية.

لذا فقد سميت الليبرالية المؤسساتية بهذا الاسم نتيجة اتجاه الليبراليين إلى الاهتمام بالمؤسسات الدولية التي تقوم ببعض الوظائف بشكل أفضل مما تقوم به الدولة وخصوصا بعدما أثبتته تلك المؤسسات من دور في تحقيق الأمن الإنساني والاستقرار والتعاون بين مختلف الشعوب.

كما أن الطرح الليبرالي المؤسساتي قد تعزز بفعل الاعتماد المتبادل ما ازدادت المبادرات الدولية ذات البعد المؤسساتي وذلك لتنظيم الحياة الدولية.[2]

[1]- خديجة عرفة محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 20.

[2]- إنعام عبد الكريم أبومور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية**،مذكرة غير منشورة، (جامعة الأزهر- غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2013)، ص 106.

وأيضا يؤكد أصحاب هذه المدرسة أن التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل في تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات مثل الأمم لأنها مجهود جماعي مشترك وتعاوني بالنسبة لمجموع الدول في النظام الدولي.

فالتعاون بين الدول ضرورة في عالم تزداد فيه الارتباطات في ظل محدودية الموارد، وهو ما وصفه "مير شايمر" يسعى صانعوا السياسة بإنشاء الترتيبات الأمنية في معظم مناطق العالم.[1]

الليبرالية المؤسساتية ودور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن

لقد تحول الليبراليون في الثمانينات من القرن الماضي إلى الاهتمام بالمؤسسات الدولية لتضطلع بعدد من الوظائف التي لا تقوى الدولة على القيام بها، وكان هذا هو العنصر المساعد لنظرية التكامل في أوربا التعددية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى خلاف الرؤى الواقعية إزاء الأمن الدولي التي أهملت وشككت في دور المؤسسات الدولية في معالجة النزاعات ومنع اندلاع باعتبارها محصلة لمصالح الدول وقيود النظام الدولي.[2]

بعض منظري الليبرالية المؤسساتية

تجدر الإشارة إلى أن منظري هذا النوع من الليبرالية من أمثال: كيوهان Keohane، "أوي" "Oye" "ناي" "Ney"، ألكسلرود "Alexlrod"، قد طوروا أفكارهم في استجابة واضحة لنظرية "والتز" "Waltz" المتعلقة بالواقعية الجديدة وهو ما جعل المذهب المؤسسي الليبرالي الجديد يبدوا أقرب للواقعية المعاصرة أقرب منه إلى التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية.[3]

تعددت مجالات الليبرالية المؤسساتية بحسب النشاط الإنساني، وذلك أن الليبرالية مفهوم شمولي يتعلق بإدارة الإنسان وحريته في تحقيق هذه الإرادة فكل نشاط بشري يمكن أن تكون الليبرالية داخلة فيه من هذه الزاوية، وبهذا الاعتبار إن خصوصية الليبرالي عامة أنه يرى في الحرية أصل الإنسانية الحقة وباعثة التاريخ، وخير دواء لكل نقص أو تعثر أو انكسار، النظرية الليبرالية لا تعتبر نظرية واحدة بل تعددت صورها وتنوعت الأطر الفكرية لها، حيث أن التصور لدى الليبرالية المؤسساتية يتبنى ابسيتمولوجيا وضعية مصنفة ضمن الاتجاه العقلاني في نظرية العلاقات الدولية.

---

[1]- شاكري قويدر، **مرجع سابق**، ص 25.

[2]- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية –دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**،مذكرة غير منشورة (جامعة الجزائر 3- الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص 94.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 95.

كما أن الليبرالية المؤسساتية تناولت مفهوم الأمن الإنساني وتحدثت عن أهمية الحفاظ على استقرار الفرد وتوفير الأمن من جميع مناحي الحياة له.[1]

المطلب الثالث: مقاربة الأمن الإنساني

ترى مقاربة "مفهوم الأمن الإنساني" وفي ظل التغير الحاصل في أشكال الصراع وأساليبه، أو ما أطلق عليه منذ التسعينات (الحروب الجديدة) تميزا لها عن تلك التي يستعمل فيها السلاح مباشرة (الحروب القديمة).[2]

ففي النظام العالمي المتقلب الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، تضاعفت التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه سلامة الدول فمن الخارج تضافرت تحديات التلوث البيئي والإرهاب الدولي والتنقلات السكانية الواسعة والنظام المالي المتداعي، علاوة على تهديدات أخرى عابرة للحدود، مثل: تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر (بما فيها تهريب المهاجرين) لتحاصر الأفكار التقليدية المرتبطة بالأمن.

أما من الداخل فقد جاء انتشار الفقر والبطالة والحروب الأهلية والنزاعات الطائفية والإثنية وقمع الدول ليظهر الدور الضعيف والسلبي الذي يمكن أن تؤديه الدولة في تامين حياة مواطنيها ومعيشتهم مما أفسح المجال إلى أن يتحول الاهتمام من حماية سلامة الدولة حصرا على حماية مواطنيها، ومن هذا التحول ينبثق مفهوم أمن الإنسان.[3]

وبهذا يمكن القول أن مقاربة "الأمن الإنساني" وإن كانت تركز على الإنسان فهي تعمل على تحقيق الأمن ومحاولة خلق إطار معرفي يوسع من مفهوم الأمن وذلك بمحاربة ما سماه "ريغمان" بالحداثة السائلة التي تقوم بخلق أشكال جديدة من عدم الأمن والخوف المتجاوز للحدود.

لذا نجد مقاربة الأمن الإنساني تقوم على أساس نظرة أمنية مغايرة لتلك التي كانت سائدة من قبل النظرة التقليدية، إذ ترى أن مفهوم الأمن يجب أن يأخذ منحى توسعيا ليشمل ما سمي بالتهديدات الحاصلة بعد الحرب الباردة والحد من سرعة انتشارها كتلك المتعلقة بالفقر الذي يعتبر التحدي الرئيسي للعالم،[4] والأمراض

---

[1]- إنعام عبد الكريم أبو مور، **مرجع سابق، ص 109**.

[2]- العيد ذويب، **معضلة الأمن الإنساني في المملكة المغربية (2001-2011)**، مذكرة غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012)، ص 12.

[3]- خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني " ،**مفاهيم** ، العدد 13، (جانفي 2006)، ص 9.

[4]- العيد ذويب، **مرجع سابق**، ص ص 38-39.

والأوبئة الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، الإرهاب الدولي، التلوث البيئي، وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل كالقنبلة النووية والمواد البيولوجية...إلخ.[1]

وللوقوف على بدايات الاهتمام الأكاديمي بالأمن الإنساني، تبرز خمسة مساهمات نظرية جعلت من تجاوز النظرة التقليدية لمفهوم الأمن المتمحور حول الدولة حصرا والنموذج الواستفالي هدفا لها.

هذه المساهمات النظرية فضل أن يسميها Charles F.David و François Rioux "بالاعتراضات النظرية" على المقاربة الواقعية دولاتية التمركز، بحيث تؤسس هذه المقاربات لمفهوم بديل للأمن هو مفهوم "الأمن الإنساني".

– المساهمة الأولى

كانت خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي (1960-1970) عبر إسهامات الكاتب النرويجي (Jhon Galting) وعدد من رواد بحوث السلام، فبالنسبة "لغالتونغ" المقاربة الواقعية بمفهومها السلبي للسلام والذي يعني حسبها غياب العنف المنظم، يجب أن تستبدل بمقاربة إيجابية للسلام (السلام الإيجابي) الذي لن يتحقق إلا بالبحث عن سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وإرساء دعائم التعاون بين الجماعات الإنسانية.

– المساهمة الثانية

صيغت من قبل Jhon Burton عام 1972، حيث قدم رؤية حول مجتمع عالمي مؤسس على السلام والعدالة.

– المساهمة الثالثة

سليلة المقاربة الليبرالية الأمريكية للأمن (نهاية سنوات السبعينات من القرن الماضي)، والتي طرحت على وجه الخصوص من قبل Lester Browen 1977 و Richard Ulman 1983، حيث سعيا لإعادة تعريف الأمن بما يستجيب وكافة التهديدات المحدقة بنوعية الحياة لمواطني الدولة.

– المساهمة الرابعة

أكثر المساهمات النظرية إثارة للنقاش إلى يومنا هذا تلك المقدمة من قبل رواد المدارس النقدية، وهذه الأخيرة غالبا ما تثير أسئلة تتعلق بـــ "الموضوع" المعني بالأمن كنقطة انطلاق لجل تحليلاتها، والأمن تبعا

[1]– العيد ذويب، **مرجع سابق**، ص 39.

للنقديين متعلق بتحقيق الانعتاق للذات الإنسانية بحيث يجب أن يكون عتق أو "تحرير" الأفراد في قلب الدراسات الأمنية أكثر من مواضيع الجهاز الدولاتي.[1]

فالموضوع المراد تأمينه الأفراد وليس الدول، مما يعني حسب النقديين دائما تجاوز السيادة الوطنية.

المساهمة الخامسة

تشكل البنائية لاعتراض النظري الخامس للمفهوم الواقعي للأمن المرتكز على امن الدولة حصرا، حيث تعتبر البنائية أن الأمن الإنساني يتعلق بإعادة بناء المعايير والقيم، فالبنائيون يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع كون الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس أيضا السلوكيات تحظى بالقبول.[2]

فبالإضافة إلى مساهمة منظور الأمن الإنساني في توسيع وتعميق مفهوم الأمن فإنه يضيف بعدا ثالثا، الذي يتحدث عن العدالة بين أفراد الجيل الحاضر، ويسعى إلى تأمين وتنمية الفئات الأكثر انكشافا في العالم والاستدامة عبر الأجيال القادمة، أي أنه لا يتحدث فقط عن امن الأفراد في الحاضر بل تتجاوز هذه النقاط إلى الحديث عن أمن الإنسان في حد ذاته عبر مراحل عمره من جهة، وامن الإنسان في الأجيال القادمة من جهة أخرى، ذلك أن الأمن الإنساني "متغير" فليس كل الناس على نفس المستوى من الأمن في المستقبل، ولا الإنسان في حد ذاته سيكون على نفس الدرجة من الأمن عبر مراحل عمره القادمة.[3]

[1]- لدمية فريجة، **إستراتيجية الإتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة –الهجرة غير الشرعية أنموذجا–**، مذكرة غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص ص 18-19.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 19.

[3]- سمرة بوسطيلة، **الأمن البيئي: مقاربة الأمن الإنساني**، مذكرة غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013)، ص 42.

خلاصة الفصل الأول

تم من خلال هذا الفصل التوصل إلى:

- ان المتغيرات الدولية في النظام الدولي تؤثر بشكل مباشر على نظريات العلاقات الدولية، وما تقوم به من تفسير وتحليل لهذه المتغيرات، وقد صاحبت هذه التغيرات التي أدرجها مفكرين وأعلام ونظريات العلاقات الدولية مفهوم الأمن الإنساني والدبلوماسية الإنسانية، وتناولهما بالبحث والتحليل.

-رغم أهمية التوصل إلى تعريف محدد لكل من الدبلوماسية الإنسانية والأمن الإنساني إلا انه فيما يتعلق بالتطبيق لا بد أن يتم ذلك في إطار أولويات تتباين بين الدول وبعضها حتى داخل الدولة من فترة لأخرى.

-ينعكس كل من مفهوم الأمن الإنساني والدبلوماسية الإنسانية على ملامح التركيبة الأمنية الجديدة، وذلك كاستجابة للعديد من التحولات العالمية لاسيما بروز أنماط جديدة من التهديدات أو تفاقم أنماط أخرى، وقد استعمل كل من هذان المفهومان لتوطيد البعد الإنساني، مع اعتماد توجهات لأهم المبادرات الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني :

دراسة تحليلية

للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

تسعى الجزائر من خلال سياستها الخارجية لتحقيق أمنها وحماية مصالحها بالإضافة إلى الحفاظ على مكانتها الإقليمية وتعزيز مكانتها الدولية.

وفي هذا السياق فإن السياسة الخارجية الجزائرية تشهد في الفترة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة لاسيما في ظل تنامي العديد من التهديدات خاصة في نطاقها الإقليمي، وتشابك المسائل الأمنية وزيادة الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالإنسانية وحقوق الإنسان، وتجند المجتمع المدني للقضايا الإنسانية، وفي هذا الإطار تتبنى الجزائر تصورا أمنيا قائما على تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية لاحتواء الفواعل المهددة للأمن الجزائري، انطلاقا من مدخل التنمية ودعم الديمقراطية وتعزيز الأمن الإنساني وحماية حقوق الإنسان.

وسوف يتم التعرض في هذا الفصل من الدراسة إلى الجانب التحليلي للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية وذلك من خلال عرض النقاط الأساسية التالية:

- خلفيات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية.
- آليات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية.
- البنية المؤسساتية للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية.

المبحث الأول: خلفيات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

في هذا المبحث سوف يتم التطرق لمحددات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية وإبراز أولوياتها إضافة إلى ذكر أهم رهانات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية.

المطلب الأول: محددات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

1- المحددات السياسية والإيديولوجية

- المحددات السياسية

تقوم الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال على ثقافة سياسية تركز على دور السلطة التنفيذية بشكل شبه حصري، ونقصد بالسلطة التنفيذية مؤسسة الرئاسة والرئيس كمؤسسة دستورية، تتمتع بكامل الصلاحيات فيما يخص صنع السياسة الخارجية وتحديد المعالم الموجهة لها في ظل تغييب للسلطة التشريعية في صناعة فلسفة الدور الخارجي للدولة.

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل "البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسة، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي"، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.[1]

ومنه يمكن القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية، وتخصيص مؤسسة الرئاسة، لما أتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، ويبقى للبرلمان إمكانية فتح نقاش حول السياسة الخارجية بناءا على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين كما أوردته المادة 130 من دستور 28 نوفمبر 1996.[2]

وتتبنى الدبلوماسية الجزائرية مجموعة من القيم والمبادئ والمصالح والتوجهات والأولويات التي تحدد المصلحة الوطنية التي هي مجموعة المصالح التي لا يمكن التنازل عنها في أي حال من الأحوال، لكن بالنسبة للجزائر فإن مفهوم المصلحة الوطنية غامض وغير واضح، مما أدى إلى غموض الدبلوماسية الجزائرية في الكثير من المواقف والقضايا الدولية، مثلما كان الحال في الأزمة الليبية وحتى في أزمة مالي، فغياب مفهوم المصلحة الوطنية يؤدي إلى تصنيف دبلوماسية الجزائر في خانة رد الفعل وليس الفعل، بمعنى التكيف وليس المبادرة وهذا

[1]- محمد سليم السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، (بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، 2001)، ص 204.

[2]- عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**، مذكرة غير منشورة، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2004-2005) ص 83.

يعني أن الدبلوماسية الجزائرية غامضة نظرا لغياب معلم واضح بسبب غياب العقيدة وغياب إستراتيجية واضحة.[1]

– المحددات الإيديولوجية

تساهم الإيديولوجية بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، فهي تمدها بالإطار الفكري والعقائدي والمبادئ والقناعات التي توجه سلوك الدولة في تعاملها مع الإخطار والتهديدات وكذلك تحدد وتوجه سلوك الدولة الخارجي، فالأيدلوجية تحدد الأفكار والقيم التي تتبناها وتدافع عنها الدولة في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الأمني والاستراتيجي والعسكري، فالعقيدة الأمنية هي إسقاط لمضمون إيديولوجية الدولة على المجال الأمني فهي تقدم تفسيرات للظواهر والوقائع الأمنية وكيفية التعامل معها.[2]

ولقد كان تأثير العامل الإيديولوجي واضحا في تطور الدبلوماسية الجزائرية حتى قبل الاستقلال وهو ما تجلى في برنامج مؤتمر طرابلس في 1962 الذي حدد الكثير من المبادئ السياسية للجزائر المستقلة، إذ ساهم في صياغة وتحديد الكثير من مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.[3]

كما ترجع العقيدة الدبلوماسية الجزائرية إلى ما قبل ظهور الدولة المستقلة الحديثة في عام 1962، ذلك أنها إلى حد كبير نتاج للكفاح السياسي والعسكري الذي انتهجته الحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي فقد ورثت النخبة السياسية في فترة ما بعد الاستقلال تجربة رائدة تراكمت للجزائر في النشاط الدبلوماسي إبان فترة الكفاح المسلح ساهمت في تكوين شخصيتها الدبلوماسية.[4]

وتستمد الدبلوماسية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في الشؤون والداخلية للآخرين وهو ما تم ما لاحظناه في تحرك الجزائر حيال الأزمة الليبية[5]، إضافة إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي الذي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلع بين الدول المجاورة بل

---

[1]– محمد الأمين بن عائشة، **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيوإستراتيجية**، (مركز صبر للإعلام والدراسات، 21 مارس 2015)، ص ص 20-21.

[2]– سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010–2014**،مذكرة غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 91.

[3]– محمد الأمين بن عائشة، **مرجع سابق**، ص 04.

4– رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، **مجلة سياسات عربية**، ع23، (نوفمبر 2016)، ص ص 87- 88.

[5]– قوي بوحنية، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، (قطر مركز الجزيرة للدراسات، 3 يونيو 2012)، ص 03.

يجب العمل على تنمية السلع بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من لأجل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة؟، وكذلك الاستغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم، ويقوم التصور الجزائري لمبدأ حسن الجوار الإيجابي على ما يلي: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار مبدأ والتعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السليمة وعدم اللجوء إلى القوة[1].

وقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة 2012- 2014 نظرا لما شهدته المنطقة العربية وكذا منطقة الساحل من تأزم في الوضع الأمني.

وعموما فإن الدبلوماسية الجزائرية الفعل وفق المتطور الأمني تتحرك وفق المعايير القانونية التالية:[2]

- توظيف الجزائر دبلوماسية الفعل على الدبلوماسية التصريحات، وهو ما يعكسه تحركها في حالات الاستقرار والاستقراب مع دول الجوار.

- تجند الجزائر لمواجهة التحديات أو المشاكل المطروحة التحرك جماعيا في إطار المجموعة الإفريقية وهو برأيها الأكثر كفاءة والأقوى فعالية.

وفي هذا الإطار يكمن تتبع العمل الدبلوماسي الجزائري من خلال متابعة الأحداث الدولية التي شاركت فيها الجزائر سواء بعقد مؤتمرات أو تنقية بعض الأجواء من النزاعات والخلافات وهو العمل الذي ميز سياسة الجزائر الخارجية.[3]

---

[1]- سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منطقة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010-2011)، ص ص 28- 29.

[2]- سميرة باسط، **الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999**، مذكرة غير منشورة (جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014)، ص ص 127-128.

[3]- ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات**، مذكرة غير منشورة، (جامعة الحاج الأخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010)، ص45.

2- المحددات الاقتصادية والاجتماعية

- المحددات الاقتصادية

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لاتجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فهي تعتبر من العوامل الأساسية لقوة وغنى الدول.[1]

وتتمثل الموارد الطبيعية في مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية) المعادن الخام (كالحديد الخام، التصدير، البوكسيت) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية (كالقطن)، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة.[2] والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لابأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط وهو من الموارد القابلة للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب باقي الأسعار العالمية للمادة الخام، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك آثار عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاءا ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي إذن فالعوامل الاقتصادية عوالم محددة للدبلوماسية الجزائرية، ولايمكن للجزائر القيام بأي مهمة قاريا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي.[3]

- المحددات الاجتماعية

تعتبر المحددات الاجتماعية أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضه للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية كما قد ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصا للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوي خارجية بالأقليات الموجودة داخليا.

وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب،

---

[1]- مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص 273.

[2]- محمد سليم السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص 155.

[3]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص 15- 16.

والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية، دينية وثقافية، هذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة.[1]

ويكمن القول أن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية[2]، لما تلعبه هذه الحركات الاجتماعية من دور بارز في الضغط على صانع القرار.[3]

3- المحددات الجغرافية

يشكل العامل الجغرافي أحد أهم العوامل المتداخلة في تحديد السياسة الخارجية للدول، نظرا لما يختزله الموقع الجغرافي من مساحة وتضاريس وموقع ومناخ وثروة فالسياسة الخارجية للدولة تحدد بالموقع الجغرافي للدولة حيث أن البيئة المحيطة بالدولة تفرض عليها انتهاج سياسات معينة تتوافق والوضع الإقليمي للدولة، وبالتالي يكمن القول أن العامل الجغرافي هو من العوامل المؤثرة في تحديد ليس فقط سياسة الدولة، حتى في قوة أو ضعف الدولة ومدى تّأثيرها وتأثرها بالبيئة الخارجية المحيطة بها، ولهذا يعتبر العامل الجغرافي عاملا رئيسيا وحاسة في تحديد ملامح السياسة الخارجية للدولة واهتمامها بمجالها الحيوي وترتيب أولوياتها الجو سياسية.[4]

وانطلاقا من هذا فإن الدور الذي يمكن أن تلعبه في العلاقات الدولية يتأثر تأثرا كبيرا بالموقع الذي تحتله هذه الدولة على خريطة العالم.[5]

وعليه تحتل الجزائر موقعا مميزا في المنطقة العربية والإفريقية، حيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 9° غرب غرينتش و12 درجة شرق، وبين دائرتين عرض 19° درجة جنوبا و37 درجة شمالا تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا تحدها تونس وليبيا شرقا ومن الجنوب مالي والنيجر، المغرب وموريتانيا الجنوب الغربي وتبلغ مساحتها 2.381.741 كيلو متر مربع وهي بذلك أكبر بلد في إفريقيا من حيث المساحة.[6]

---

[1]- سليم العايب ،**مرجع سابق**، ص 21.

[2]- محمد أمين بن عائشة، **مرجع سابق**، ص 20.

[3]- أحمد يوسف أحمد، وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 102.

[4] - Denis touret ," elements de géopolitique : puissance chapitre 1, concepts et concepteur, (université paris 12 faculté de droit c", in : **http : //géopolitica.ase.ro/doc.16-4pdf.**

[5]- بيير رينو فان، جان باتيست دوروزيل، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، تر: فايز كم نقش، (بيروت: منشورات عويدات، ط3، 1989، ص 28.

[6]- محمد أمين بن عائشة، **مرجع سابق**، ص 28.

إن أهم ما يميز موقع الجزائر هو انتماؤها إلى مجالات جغرافية عديدة، فهي مراكز المغرب العربي ولديها حدود مع كل دولة، كما أنها تعتبر بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا وتربط بين ضفتي المتوسط وهي جزء لمن العالم العربي في امتداده من الخليج إلى المحيط وتقاسم دول الساحل الصحراوي في جزء كبير من الصحراء.[1]

هذا الموقع، أو بعبارة أخرى، هذه المنطقة الإستراتيجية أمنيا جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية للجزائر في انتهاجها لدبلوماسياتها ظلت تأخذ بعين الاعتبار هذا الانكشاف الأمني.[2]

المطلب الثاني: أولويات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

ترتكز الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية على العديد من الأولويات، نذكر منها، ما يلي:

1- الأمن:

يعتبر المحور الأمني من أبرز أولويات الدبلوماسية الجزائرية ترتكز على الأمن بمفهومه الموسع، حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب بصفته المهدد الأول لأمن الإنسان، حيث تنضوي الجزائر تحت أربعة عشر صكا دوليا في مجال مكافحة الإرهاب.[3]

و لم تكن تكتفي الجزائر في دبلوماسيتها بالمواجهة الأمنية لظاهرة الإرهاب فحسب بل عملت على تفعيل مجموعة من الآليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وتستند في دبلوماسيتها إلى نتائج تجاربها مع الظاهرة الإرهابية في سنوات التسعينيات والتي واجهتها بمفردها وأضحت مرجعا إقليميا وعالميا في مكافحة الإرهاب.[4]

كما تسعى الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية لإرساء الأمن والاستقرار على أسس ديمقراطية في مناطق التوتر خاصة على المستوى الإقليمي، إذ تلعب دورا بارزا في حل النزاعات الإقليمية عن طريق المفاوضات

[1] - Aida ammour, « la coopération de sécurité au Maghreb et au sahel : l'ambivalence de l'Algérie bulletin de la sécurité africaine une publication **», center d'études stratégique de l'Afrique**, no 18(février 2012), p 02.

[2]- صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، ع5، (مارس 2010، ص 290.

[3]- خديجة بوريب، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع والرهانات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع42، (2014) ص 34.

[4]- آدم قي، "آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع30 (سبتمبر2017)، ص ص 517- 518.

المباشرة بين أطراف النزاع أو مساعدة طرف ثالث، وهي المساعدة التي تأخذ صورا مختلفة، كالوساطة بأشكالها الفردية والجماعية.[1]

فالجزائر من أولويات دبلوماسيتها الإنسانية قضايا السلم والأمن ومكافحة الإرهاب والتطرف وهذه ملفات لها أهمية في جدول أعمال منطقة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وحتى على مستوى المجموعات الجهوية العربية والأوروبية مع الحرص على الدفاع عن الجزائر ومصالحها.[2]

تلميع صورة الجزائر الخارجية:

تسعى الجزائر في أطار دبلوماسيتها إلى تقديم صورة بلد الأمن والسلم، ويلاحظ منها حضور العامل الأمني الذي يعتبر مبدأ أو أولوية في نفس الوقت، حيث أن الجزائر ومن خلال تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب تسعى إلى تحسين صورة الجزائر في الداخل والخارج وهو ما أكده دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع بين إثيوبيا واريتريا سنة 2000، بالإضافة إلى قضية الطوارق بين مالي والنيجر حيث توجت الوساطة الجزائرية بالتوقيع على اتفاقية الجزائر في 04 جويلية 2006، كما تعد اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب سنة 1999 تسويق قاري للتصور الجزائري للإرهاب، بعد أن استطاعت الجزائر كسب الموقف العربي أرادت من خلال هذه القمة كسب الجبهة الإفريقية واستطاعت جلب اهتمام الدول الإفريقية لهذه الظاهرة.[3]

كما سعت الجزائر في إطار دبلوماسيتها إلى إقناع المجتمع الدولي يقمع تمويل الأعمال الإرهابية وتجريم دفع الفدية، وفي إطار مسعاها الإقناع المجتمع الدولي لإبراز مدى خطورة هذه الظاهرة على الأمن الدولي، فقد كللت مجهوداتها بمصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 1904 المتعلقة بتجريم دفع الفدية ديسمبر 2009 وبمناسبة الاجتماع بنيويورك في الفترة الممتدة من 7-9 ديسمبر 2010، حذرت الجزائر على لسان ممثلها: كمال رزاق بارا" من التهديد الخطير للأمن الدولي بسبب احتجاز الرهائن ودفع الفدية، ودعي إلى اتخاذ إجراءات لإجبار الدول على احترام التزاماتها.[4]

---

[1]- رؤوف بوسعدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع09، (جوان 2016)، ص 160.

[2]- عبد القادر مساهل، "قضايا السلم والأمن في المنطقة ومكافحة الإرهاب والتطرق أولويات عمل الدبلوماسية الجزائرية، 26- 05- 2017"، في: **http://www.redio algerie.dz.news/ar/article/20170526/113183.html**، بتاريخ: 25-02-2018.

[3]- محمد الأمين بن عائشة، **مرجع سابق**، ص 12.

[4]- عبد الحق بن جديد، سميرة باسط، "إستراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب على مستوى الإقليمي والدولي: 1999- 2014"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع08، (جانفي 2016)، ص 41.

وعرف النشاط الدبلوماسي الجزائري منذ عام 2012 _ 2016 حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية الجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعامل معها وكثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر بالاحترام والتقدير في هذا المجال.[1]

وعليه فالجزائر تتحرك دبلوماسيا على المستوى الإقليمي والدولي وفق مبادئ ثابتة، لعل أهمها المصلحة الوطنية، احترام مبادئ القانون الدولي التي تنبذ كل أشكال التدخل للحد من الإرهاب مثلا وتداعياته، وكذا إرساء قواعد السلام من خلال تفعيل مجريات التنمية الشاملة، فالجزائر تدرك أنه من بين الأسباب الرئيسية لتنامي الإرهاب هو غياب التنمية بالمعنى الشامل خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، الذي يمثل العمق الاستراتيجي للجزائر ولأمنها الوطني،فقد سعت إلى دعم أو دفع عجلة التنمية في المنطقة من خلال توفير شروط التنمية المستدامة والعدالة واحترام حقوق الإنسان.[2]

وللتأكيد على مشاركة أكثر إنصافا للعالم النامي، حثت الدول الكبرى على ضرورة مساعدة دول القارة الإفريقية لتحقيق التنمية وتخفيض مديونيتها من خلال مبادرات إذ نجحت الجزائر دوليا في استصدار لائحة دولية تجرم دفع الفدية للجمعيات الإرهابية، والتي تعتبر من أهم ما يمول العمل الإرهابي وينمي نشاطاته، حيث صادق مجلس الأمن يوم27 جانفي 2014 على مذكرة الجزائر حول الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من الاختطافات من أجل دفع الفدية للجماعات الإرهابية، ودعت المديرية التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الاعتبار، وهو ما يمثل انتصارا دبلوماسيا للجزائر.[3]

المطلب الثالث: رهانات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية العديد من الرهانات التي تعمل من أجل كسبها، لعل أبرزها:

1- تحديد المكانة الدولية:

يعد دور الجزائر في الحفاظ على الأمن في العالم وتوطيد أسس السلام من أكبر الرهانات التي تعمل الدبلوماسية الجزائرية من أجل الفوز بها،[4] بالإضافة إلى ذلك نجد أن رهانات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

---

[1]- فريدة روطان، **الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الإقليمية بين النجاحات والإخفاقات**، (المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص 06.

[2]- عبد الحق بن جديد، سميرة باسط، **مرجع سابق**، ص 42.

[3]- المكان نفسه.

[4]- Sliman Malouki, "Role of Algeria diplomacy to keep pace and security in the territoriale region known by : African sahel", **journal Elmofaker**, N 13 , (5FEVRIER 2016) , P 21.

متعددة أولها تحديد المكانة الدولية، حيث تراجعت الجزائر من إفريقيا إلى الإشكالية الأمنية في الساحل خاصة مع تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[1]

وتستمد الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية توجهها العام من المبادئ المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لوحظ في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد مهام الدبلوماسية الجزائرية من خلال حماية سيادة الدولة وحدودها.

تتحرك الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 5 معضلات كبرى تتمثل أساسا في:[2]

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة؛
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.
- البنى الاقتصادية هشة، وهو ما سيشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها للجزائر.
- ضعف الأداء السياسي.
- انتشار الجريمة المنظمة بجميع أشكالها وأنواع جديدة للعنف البنيوي.

2- أمننة الحدود

تعد مسألة وحماية ومراقبة الحدود أمر جد حساس وحيوي للأمن القطري والإقليمي للدولة الجزائرية، نظرا لتشعب التهديدات والمخاطر (الإرهاب الدولي العابر للحدود ومشاكل الهجرة واللاجئين غير القانونيين والمخدرات وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة، ...)، إضافة إلى تزايد هشاشة وفشل دول الجوار وتبعيات انقلاب الأوضاع الأمنية في كل من ليبيا ومالي خصوصا.[3]

وفي ظل المعنى الخطير الذي أخذته تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن الوطني الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل، خاصة يعد قيام التنظيمات المسلحة بعلاقات تعاون وتبادل مع عصابات

[1]- محمد الأمين بن عائشة، **مرجع سابق**، ص 13.

[2]- قوي بوحنية، **مرجع سابق**، ص 03.

[3]- نور الدين دخان، الحامدي عيدون، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع14، (جانفي 2016)، ص 171.

الجريمة المنظمة والمافيا، وأصبحت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطاتها.[1]

تشكل الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع، الأفراد).[2]

والجريمة المنظمة عبارة عن أي مشروع أو مجموعة من الأشخاص تعمل بصورة مستمرة في نشاط غير قانوني ويكون باعثها الأساسي الحصول على الأرباح دون اعتبار الحدود الوطنية.[3]

فأمن الحدود يعد إحدى أهم القضايا على الساحة الدولية لأنها تعود بالأساس إلى تشابك وتفاعل عوامل ومصادر عديدة داخلية وخارجية، إقليمية ودولية.[4]

وفي هذا السياق يمكن القول أن الجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية تجعل من أمنها الحدودي منكشف على كافة الجبهات شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، وكذا شساعة حدودها البرية والبحرية وكذا طبيعتها الجغرافية، كما هو موضح في الجدول الذي يجعل من مراقبة وتامين الحدود بصفة مطلقة أمرا صعبا.[5]

---

[1]- قوي بوحنية، **مرجع سابق**، ص 08.

[2]-**المكان نفسه**.

[3]- محمد فوزي صالح، **الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان**، مذكرة غير منشورة، (جامعة فارس يحيى، كلية الحقوق، 2008-2009) ص 14.

[4]- نور الدين دخان، الحامدي عيدون، **مرجع سابق**، ص 171.

[5]- الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة غير منشورة، (جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 68.

الجدول رقم (01): توضيح أوضاع الحدود الجزائرية من حيث الطول، تاريخ النشأة والحالة القائمة

ترتيب	منطقة الحدود	طول الحد (كلم)	تاريخ النشأة	معرف	محدد	معين ومرسم	طول الحد حاليا (كلم)	تاريخ ثقافة الترسيم
01	الجزائر –ليبيا	1200	1910	✓	✓	غير مرسم	982	1957
02	الجزائر –تونس	900	1914	✓	✓	غير مرسم	965	1983
03	الجزائر- المغرب	1280	1912	✓	✓ (+)	غير مرسم في بعض منه	1559	1972
04	الجزائر- موريتانيا	464	1904	✓	✓	غير مرسم	463	13 ديسمبر 1983
05	الجزائر – الصحراء الغربية	35	1904	✓	✓	غير مرسم	42	1972
06	الجزائر مالي	1476	1905	✓	✓	غير مرسم	1376	1983
07	الجزائر- النيجر	956	1905	✓	✓	غير مرسم	956	1983

المصدر: الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة غير منشورة، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 69.

ففي إطار سعي الجزائر لأمننة حدودها أشار عبد القادر مساهل خلال الندوة الـــ 14 لوزراء الشؤون الخارجية لبلدان الحوار 5+5 بالجزائر في 21 يناير 2018 إلى أن الإشكاليات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والشباب والشغل والهجرة والتنمية المستدامة وكذلك المتعلقة بالأمن والإرهاب والتطرف والأزمات والنزاعات التي تهز المنطقة كلها رهانات تتطلب الإدارة والعزم لمجابهتها من خلال العمل بالاعتماد على الخبرات الوطنية وجهود المجتمع الولي.[1]

[1]- "حوار 5+5: إعلان الجزائر يكرس الحوار لحل الأزمات: 21 يناير 2018"، في: http://www.elkbar.com/press/article/132292. (2018-02-26).

المبحث الثاني: آليات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

تستند المكونات الكبرى للمقاربة الأمنية الجزائرية بصورة كبيرة إلى مرتكزات تحقيق الأمن الإنساني ودعم مبادئ الدبلوماسية الإنسانية، فقد تعددت الآليات الدبلوماسية التي تسعى الجزائر من خلالها للتغلب على التهديدات الأمنية وكذا إدارة المخاطر في إطار تصور يجمع ما بين بفكرتي الأمننة والأنسنة سعيا لتفعيل منطق الأمن الإنساني وتجسيد مبدأ الدبلوماسية الإنسانية القائمة على احترام حقوق الإنسان كمدخل لتفعيل وتحقيق الأمن الوطني والجهوي على حد سواء.

فهناك عدة آليات للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية كالآليات السياسية والآليات الاقتصادية والآليات الاجتماعية والتنموية:

المطلب الأول: الآليات السياسية والأمنية

من خلال ما تم طرحه في المبحث الأول نجد أن السياسية الخارجية الجزائرية مستمدة من مختلف المبادئ التي تحدد توجهاتها ومختلف مواقفها فلو تتبعنا مسار التاريخ لوجدنا أن الدبلوماسية الجزائرية ترتكز على مبادئ القانون الدولي.[1]

وباعتبار الدبلوماسية تلك العملية السياسية التي تتحقق بها علاقات الدول ومصالحها فإنها تصبح العلاقة وطنية مع السيادة الخارجية، بل وتشكل جزءا كبيرا وأساسي منها، وذلك أيضا من خلال عدة آليات سياسية منها السلمية ومنها العنيفة، حيث تشكل الدبلوماسية الإنسانية بذلك الوسيلة الأساسية سواء في الحرب أو السلم، وذلك لأنها لا تتوقف أثناء السلم ولا أثناء الحرب.[2]

فدراستنا للآليات السياسية خلال الفترة الممتدة من 2011الى 2015 يكمن في:

1- الانتماء إلى حركة التحرر الوطني وشعوب العالم الثالث.

2- الوساطة كأداة لحل الخلاف.

3- العمل على تحقيق السلم واستقرار الدول (اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999).[3]

كما أن للجزائر مؤهلات تجعلها متميزة كالموقع الجغرافي الذي تتم من خلاله معظم المواصلات الدولية وهذا من شانه أن يسهل لها الاتصال بالعالم الخارجي، إضافة إلى التجانس الاجتماعي الذي تتمتع به.

---

[1] -Belkram Iratin, "la nouvelle problématique de la politique et truander de l'Algérie", **revue algérienne de relation international**, vol14, n 2, 1994), p 393.

[2]- وهيبة خبيزي، "النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، ع1، (2016)، ص 281.

[3] -Belkram Iratin, **op-cit**, p39.

كما أن للدبلوماسية الجزائرية الإنسانية تواجده تحديات كبيرة لضمان استقرارها وفاعليتها في الوساطة بسبب ارتباطها بالمحيط الخارجي وما شهده من أزمات أمنية وهو ما يطرح رهانات عديدة حول مدى إمكانية بقاء مساهماتها السلمية على نفس المستوى من الفعالية لحل الأزمات الدولية.[1]

ومن الجانب الممارساتي فالواقع يعكس الجهود الجزائرية المبذولة في سياق مواجهة التهديدات الأمنية وحماية حقوق الإنسان وفق إستراتيجية أمنية ذكية تعتمد على المبادرة الفردية والتنسيق الإقليمي للدراسة والتحليل والسعي لإيجاد الحلول الفعالة في ظل تنامي مبادئ الحكومة العالمية لحقوق الإنسان، حوكمة النزاعات (التفاعل بين الجهود الرسمية وغير الرسمية)، الدبلوماسية متعددة المسارات....الخ.[2]

إن المؤكد أن الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 عملت على تحقيق أهدافها بما يحفظ لها الأمن الداخلي حيث تبنت التوجهات نحو بناء مع مختلف الدول بغرض تحسين صورتها من خلال تنويع علاقات اقتصادية وأخرى عسكرية كلها آليات سياسية استخدمتها الجزائر بهدف تحسين صورتها دوليا.[3]

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية

يعد الاقتصاد القوة المحددة للسلوك السياسي فالدول تستجيب للأحداث الآتية من البيئة الخارجية بناءا على موقعها في النظام الاقتصادي، كما أن هذه الاستجابة تتسم بطابع الحتمية حيث زاد الاهتمام بدور العوامل الاقتصادية في السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى ازدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية، وبصفة أخرى تلعب الآليات الاقتصادية الدور الرئيسي في توجهات الدول الخارجية، وهذا نظرا لأهميتها كون أن الأدوات الاقتصادية تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية بالدرجة الأولى.

فالدبلوماسية الاقتصادية يقصد بها استخدام الدولة لمقدرتها الاقتصادية في التأثير على الدلو الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية لهذه الدولة، حيث أصبحت الآليات الاقتصادية تلعب دورا رئيسيا في العلاقات الدولية وذا نظرا كون العالم أصبح على درجة كبيرة من الترابط والتداخل الاقتصادي وهناك العديد من الأدوات الاقتصادية مثل (فرض العقوبات الاقتصادية، سياسية الإغراء، المساعدات سياسة المقاطعة).[4]

---

[1]- رؤوف بوسعدية، **مرجع سابق**، ص 176.

[2]- عربي بومدين، **مرجع سابق**، ص 129.

[3]- ظريف شاكر، **مرجع سابق**، ص 50.

[4]- محمد بن أحمد ومحمد سليم مترجمان، **تفسير السياسة الخارجية**، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1989)، ص 185.

أما من خلال الإطار التطبيقي للدراسة يندرج ضمن الآليات الاقتصادية الجزائرية ودورها في الدبلوماسية من حيث الأطر والمؤسسات التي تعتمد عليها الجزائر كوسائل أو قنوات لتحقيق مصالحها سواء على الصعيد الإقليمي من خلال جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وإتحاد المغرب العربي أو الدولي من خلال الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الدولية.

أما فيما يخص التهديدات الاقتصادية فعلى الرغم متن تعدد أشكالها فإن تأثيرها أقل من آلية المساعدة والتسهيلات وهذا راجع إلى الأولويات في التعامل الجزائري في الأبعاد الاقتصادية حيث تعد من أهم ما تلجأ إليه الجزائر هو منع التسهيلات الاقتصادية والتجارية أو التهديد بذلك وهذا بغرض تحقيق أهداف محددة.[1]

فللبعد الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على التوجه الخارجي للدولة وسلوك صناع القرار فيها، لأنه يعتبر محورا أساسيا تقاس به قوة الدولة وتتمثل في الموارد الاقتصادية (الموارد الطبيعية التي تضم مصادر الطاقة، الموارد النووية والمعادن...).[2]

حيث تشير الكثير من الدراسات إلى أن انخفاض المستوى المعيشي وحالات الفقر والحرمان المادي والمعنوي كلها أسباب تؤدي إلى بروز التطرف وانتشار ظاهرة العنف البنيوي التي توسع نطاقها في كل الدول الإفريقية.

وعليه فإن الجزائر تكمن مقاربتها في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي لتجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز أطرافها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات وكذلك الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق ذلك سيسهم لا محالة في تحيقي الاستقرار والأمن ثم الوصول بعد ذلك إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان لا يتماشى ومنطق الأمن الإنساني وتفعيل وتحقيق متطلبات تجسيد الدبلوماسية الإنسانية.

كما يتجلى البعد التنموي من خلال مشاركة الجزائر في "قمة الاليزيه" حول السلام والأمن (في ديسمبر 2013/ 6-7 كانون الأول)، التي ركزت على ثلاث محاور حول السلم والأمن في إفريقيا والشراكة الاقتصادية والتنمية، إضافة إلى التغيرات المناخية، وقد تم الإعلان عن تنظيم قمة الاليزيه من قبل الرئيس

[1]- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1997)، ص 303.

[2]- صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر في الفترة 1962- 1981**، مذكرة غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1984)، ص 60.

الفرنسي (فرو نسوا هولا ند) خلال قمة الاتحاد الإفريقي التي عقدت في مايو 2013 بأديس أباب بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين لتأسيسه.[1]

وأيضا الآليات الاقتصادية للدبلوماسية الإنسانية على وزارة الخارجية أو أية دائرة مغلقة من الموظفين البيروقراطيين، فجميع الدوائر والمؤسسات والوزارات والهيئات الحكومية التي لها مسؤوليات اقتصادية وتعمل على المستوى الدولي أصبحت تشارك في الدبلوماسية الاقتصادية، الوزراء ورؤساء الحكومات والبرلمانيون والهيئات العامة المستقلة والمؤسسات التابعة أصبح لها تأثير ملموس في الدبلوماسية الاقتصادية، كما أن فاعلين مختلفين غير حكوميين أصبحوا يشاركون في الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مساهمتهم في وضع السياسات الحكومية كلاعبين مستقلين أيضا في إطار حقوقهم العادية.

كما احتلت الآليات الاقتصادية للدبلوماسية الإنسانية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة، وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين:[2]

– **العامل الأول**: احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة، لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقائها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.

– **أما العامل الثاني**: فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات أو الآليات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.[3]

[1]– العربي بومدين، **مرجع سابق**، ص 196.

[2]– عيسى بورقبة، **الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية**، مذكرة غير منشورة، (جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 32.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 33.

الجدول رقم (02): آليات عمل المقاربة الجزائرية في إطار السعي لتفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية

– البعد الداخلي: تعزيز مراقبة الحدود من أجل توقيف عملية الهجرة غير الشرعية. – البعد الخارجي: اللقاءات التنسيقية بين رؤساء ومسؤولي الدول.	الآليات السياسية والأمنية
– إجراءات فورية كتمويل الهياكل القاعدية. – إحداث التوازن، تطوير الظروف الاقتصادية، المساواة والعدالة التوزيعية. – عدم التفرقة بين الجماعات وتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص، مكافحة الفقر، حماية حقوق الإنسان.	الآليات الاقتصادية
– الإصلاح الثقافي، وتغيير الذهنيات. – خلق الوعي القومي وضرورة الاعتراف بالآخر ووجوب تبادل الاحترام.	الآليات الاجتماعية

المصدر: عربي بومدين، فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 456، (فيفري 2017)، ص 140.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن المقاربة الأمنية الجزائرية في إطار سعيها لتفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية تسعى لتغليب الآليات السياسية والأمنية و الاقتصادية والاجتماعية على الآليات العسكرية ،إذ نجد ان الآليات السياسية تركز على البعدين الداخلي و الخارجي،أما الآليات الإقتصادية تشمل مثلا مكافحة الفقر ،حماية حقوق الإنسان ، وبالنسبة للآليات الاجتماعية فتتضمن على سبيل المثال الإصلاح الثقافي ،خلق الوعي القومي وضرورة الاعتراف بالأخر .

المبحث الثالث: البنية المؤسساتية للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

يتم التعرض في هذا المبحث لمؤسسات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية والتي يمكن تقسيمها إلى مؤسسات رسمية (برلمانية) ومؤسسات غير رسمية.

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

تتشكل البنية المؤسساتية الرسمية للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية كما يلي:

1- السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة)

ينص الدستور الجزائري على أن السياسة الخارجية والنشاط الدبلوماسي من مهام السلطة التنفيذية.[1]

وبالنظر إلى خصوصية السياسة الخارجية بالنسبة إلى السياسات الأخرى التي تتبعها الدولة في غدارة نشاطاتها المختلفة كما يؤكده البعض، وبالتالي فإن الرقابة الديمقراطية عليها قد تحد من فاعليتها، لذا وجب ألا تخضع لها المبادرات الحكومية الأخرى، لأنها تتعلق بالمصلحة القومية والأمن والمصالح الإستراتيجية للدولة في محيط دولي مليء بالخصوم، وتأسيس على هذا يجبذ أن تضطلع السلطة التنفيذية بمجال الشؤون الخارجية، ففي الجزائر يمكن القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية أو تخصيص مؤسسة الرئاسة، لما أتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، وتظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في صنع السياسة الخارجية، حسبما يبدو من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية، فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين (58) منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها، وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها.[2]

أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة وينهي مهامهم، ويستلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم ونفس الشيء نلحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77.

---

[1]- عيسى بورقبة، **مرجع سابق**، ص 3.

[2]- عديلة محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص ص: 82-83.

إذن من الناحية الدستورية يتفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية وفق ما خول له من صلاحيات.[1]

2- السلطة التشريعية (البرلمان)

دخلت الجزائر لأول مرة في تاريخها عهد الثنائية البرلمانية في تعديل دستور سنة 1996، وقد تم تجسيد هذه الثنائية من خلال المادة 98 من الدستور التي تنص على ما يلي: يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه.[2]

وتمارس المؤسسة التشريعية (البرلمان) وظيفتين رئيسيتين، الوظيفة التشريعية والوظيفة الرقابية.[3] ويبقى دور البرلمان يتمثل في ممارسة وظيفة الرقابة التي تعتبر من الاختصاصات الأساسية للمؤسسة التشريعية، كإقرار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وعلى العموم فإن دور البرلمان في إعداد السياسة الخارجية، يبقى جدير بالاهتمام لأن طبيعة الحكم جعلت من البرلمان جهاز الممارسة الرقابية البعدية، فبالرغم من عدم مشاركة البرلمان في رسم السياسات العامة ولو على سبيل الاستشارة، إلا أن البرلمان الجزائري يحوز على صلاحية الدعوة إلى عقد جلسة عامة للبرلمان بغرفتيه المجتمعتين معا للتطرق لموضوع السياسات الخارجية.[4]

وفي سياق النشاط الدولي للبرلمان الجزائري، نجده يندرج في إطار مواقف الجزائر الملتزمة بالوقوف إلى جانب القضايا العادلة في العالم والمتمسكة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وذلك في إطار السياسة الخارجية للدولة الجزائر التي تقوم بالدرجة الأولى على ترقية آليات التعاون أو الشراكة أو الاندماج في التكتلات الجهوية والإقليمية والقارية والدولية.[5]

---

[1]- عديلة محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص 83.

[2]- سعاد رابح، **المركز القانوني لرئيس الحكومة**، مذكرة غير منشورة، (جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق، 2007-2008)، ص61.

[3]- سعيد بو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسة المقارنة**،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص23.

[4]- عيسى بورقبة، **مرجع سابق**، ص 03.

[5]- **المرجع نفسه**، ص 58.

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية للدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

تشتمل الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية على مؤسستين غير رسميتين وهما:

1- الهلال الأحمر الجزائري

تعرف منظمات الهلال الأحمر في الكثير من الأحيان بجمعيات الهلال الأحمر، إذ يمكن أن نطلق مصطلح جمعية society على أي منظمة اجتماعية، حكومية كانت أو أهلية (غير حكومية) كمرادف للفظ هيئة أو مؤسسة أو منظمة اجتماعية تؤدي نشاط لحاجة المجتمع. بالإضافة إلى أنه يمكن اعتبار الجمعية هيئة لها اتصال مباشر بالمستفيدين من خدماتها في ميدان أو أكثر من ميادين الرعايا الاجتماعية، وبهذا يمكن اعتبار منظمات الهلال الأحمر بمثابة جمعيات تهدف إلى مساعدة المتضررين من الحروب والكوارث.

ويمكن تعريف منظمة الهلال الأحمر على أنها: "جمعية تطوعية مقابلة لمنظمة الصليب الأحمر، تقوم بتحقيق الأهداف والرسالة الإنسانية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الحرب والسلم".[1]

تشترك جمعيات الهلال الأحمر في مجموعة من الأهداف أهمها:

- منع المعاناة الإنسانية والتخفيف من وطأتها في أي مكان.
- ضمان احترام الإنسان خاصة في أوقات التراعات المسلحة.
- العمل على الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة والرعاية الاجتماعية.
- تشجيع الخدمة الطوعية، واستعداد الأعضاء لتقديم التشجيع، وحسن التضامن العالمي حيال جميع المساعدات.
- تحقيق الرعاية الصحية والاجتماعية للمرض والعجزة والأطفال، وتنظيم أعمال الإسعاف الطبي، ونقل الدم ومعاونة منكوبين الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والجفاف وغيرها.
- الإسهام في مكافحة الأوبئة والأمراض السارية والوقاية منها.
- نقل المرضى والمنكوبين، والتدريب الطبي، والتوعية الصحية وغير ذلك مما تقتضيه الظروف الصحية في البلاد وقت السلم. أما في وقت الحرب، فتسهم في عمليات إنقاذ الجرحى، حماية الأسرى، جمع المعلومات عن

[1]- ريمة حمزي، **دور الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين في نزاع دارفور**، مذكرة غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص: 75.

المفقودين، تبادل الرسائل بين الأسرى وذويهم، توفير معدات الإيواء والطعام، وكل ما يلزم لعلاج المتضررين من النزاعات المسلحة.[1]

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الهلال الأحمر الجزائري: هي جمعية إنسانية تطوعية جزائرية تأسست عام 1956، لكن لم يقع الاعتراف بها من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلا في عام 1963.[2]

يعد الهلال الأحمر الجزائري من بين أبرز المؤسسات غير الرسمية الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية، بالنظر للدور الذي يلعبه في العديد من القضايا المتعلقة بالأمن الإنساني خاصة تلك المتعلقة بقضايا اللاجئين، التضامن مع الشعوب المضطهدة تكريس العمل الخيري الإنساني أثناء الكوارث والأزمات.

وللهلال الأحمر الجزائري مسار متطور باستمرار، باعتراف كل الهيئات الوطنية والدولية وهو ما يؤكده التضامن مع كل الشعوب المضطهدة التي تعرف عدة مشاكل سواء كانت أزمات حرب على غرار ليبيا والصحراء الغربية ومالي أو جراء مخلفات التقلبات الجوية في العالم، مثل: النيجر وعدة دول أخرى عربية وإفريقية.[3]

كما يشارك الهلال الأحمر الجزائري في نشاطات دولية، مثل: المشاركة في التضامن الذي يجمع أعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.[4]

وفي هذا الإطار اثنت ممثلتا اللجنة الفدرالية الدوليتين للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدوليين بالمسيرة الإيجابية التي يبذلها الهلال الأحمر في تكريس العمل الخيري التضامني منذ تأسيسه سنة 1956 وهو ما ازداد تطورا وارتقاء بعد ذلك ليشمل حتى خارج التراب الوطني في الكوارث والأزمات حيث أكدت على مواصلة جهود التعاون والتنسيق على كافة المستويات للارتقاء أكثر بسياسة التضامن والتكافل لفائدة الشعوب.[5]

---

[1]- ريمة حمزي، **مرجع سابق**، ص ص: 76-77.

[2]- "جمعية الهلال الأحمر الجزائري"، في: **https://www.marfa.org**، (20 فيفري 2018).

[3]-سليم.ر، "**الهلال الأحمر الجزائري يرسل مساعدات إنسانية إلى العراق**"، في:
https://www.djazairess.com/esslaimonline.com/are/permalink/63242html، (19 فيفري 2018)

[4]- نسرين بن براهم، "**الهلال الأحمر الجزائري...ولد من رحم الثورة**"، في: **https://www.elkhabar.com/press/article/107555**، (20فيفري 2018).

[5]- م. أجاوت، "**بن حبيلس تدعو لإبراز الدور التاريخي للهلال الأحمر إبان الثورة**"، في:
https://www.el_massa.com/dz/indx.php/couponent/k2/item، (2 مارس 2018).

2- اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني

يقع على عاتق كافة الدول التزام واضح باعتماد تدابير لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني وتطبيقيها ولعل من أبرز هذه التدابير ما تم الاتفاق بشأنه في وجوب إنشاء لجان دولية تضمن اعتماد وتطبيق التدابير الوطنية لبدء تنفيذ القانون الدولي الإنساني، وقد سعت دول عديدة إلى إنشاء لجان وطنية تعني بالقانون الإنساني، وتعمل هذه اللجان بصفة استشارية لدى سلطات المدنية والعسكرية، فلها دور مميز في مجال بدء التنفيذ على المستوى الوطني، وهو الأمر الذي توصل إليه اجتماع الخبراء الحكوميين لحماية ضحايا الحرب الذي انعقد في جنيف سنة 1995، والذي دعا في توصيته الخامسة إلى إنشاء لجان وطنية تتولى البدء في تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

*** تشكل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني**

والجزائر بدورها استجابت لالتزاماتها الدولية بناء على المرسوم الرئاسي رقم 08-163 المؤرخ في 04 جوان 2008 الصادر بتاريخ 4 يونيو 2008 والذي بموجبه تم إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والتي تتشكل من 19 عضو من مختلف الوزارات و5 هيئات معينة بالقانون الدولي الإنساني، والتي من بين مهامها:

- اقتراح المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.
- تعمل على تنظيم لقاءات ومنتديات وندوات ذات صلة بالقانون.
- اقتراح التدابير اللازمة لتكييف القانون الجزائري مع قواعد القانون الدولي الإنساني.
- إجراء كل الدراسات التقييمية الضرورية لأداء مهامها.
- دعم التعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال.
- تبادل المعلومات حول القانون الدولي الإنساني مع اللجان الوطنية للبلدان أخرى.[1]

تحرص الجزائر على جعل الاتفاقيات التي صادقت عليها في مجال القانون الدولي الإنساني في صلب تشريعاتها الوطنية وترسانتها القانونية مع تجديدها دوريا بما يتماشى مع المستجدات.

[1]- عبد الرحمان خلفي، "التطبيق الجنائي للقانون الدولي الإنساني في التشريعات الداخلية" ،في: **http://www.marocdroit.com**،(26فيفري2018).

كما أن ممثلة منظمة الصليب الأحمر الدولي بالجزائر لندة بوعلي، فقد شددت على الدور المنوط بالخبراء والباحثين في مجال مناقشة المشاكل الإنسانية المهددة للأمن وسلامة الأشخاص عبر العالم، في سبيل التوصل إلى حلول تمكن الدول واللجان الوطنية والدولية من تعزيز بنود القانون الدولي الإنساني وإثرائها.[1]

وتتكلف اللجنة باقتراح المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وكذا تبادل المعلومات حول هذا القانون مع اللجان الوطنية لبلدان أخرى.

وتعقد اللجنة اجتماعاتها بمقر وزارة العدل مرتين في السنة في دورات عادية ويمكن أن تجتمع في دورة استثنائية بدعوة من رئيسها.

وللإشارة قامت اللجنة بتشكيل أربع مجموعات عمل من ضمن أعضائها واحدة تتكلف بالدراسات والتشريع وأخرى بالإعلام والاتصال وثالثة بالتعليم والتكوين ورابعة تتكفل بالتعاون الدولي.

وتعد اللجنة تقرير سنويا يرفع إلى الرئيس الجمهورية طبقا للمرسوم الرئاسي المتضمن إنشاء هذه الهيئة.

وللتذكير احتضنت الجزائر في نوفمبر 2014 الاجتماع العاشر للخبراء الحكوميين والمسؤولين العرب في مجال القانون الدولي الإنساني حيث تمت المصادقة على خطة عمل عربية للسنتين 2015-2016.[2]

إذ يعتبر قانون الوئام والمصالحة الوطنيين أكبر دليل على أن الجزائر تطبق القانون الدولي الإنساني، كما أن هذا النجاح يعتبر أكبر دليل على أن الجزائر تطبق القانون الدولي الإنساني، وأن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني تعمل على تطبيق قوانين احترام حقوق الإنسان.[3]

– تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني

بمقر المحكمة العليا بالجزائر العاصمة نصب في التاسع من ديسمبر 2017 أعضاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، وتمت الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في الجزائر التي يترأسها وزير العدل حافظ الأختام، تتكون من 24 عضوا، من بينهم 19 عضوا يمثلون مختلف الوزارات المعنية

[1]– "تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالجزائر"، في:**الوطني<elmihwar.com>mobile** ، (04 جوان 2015).

[2]– "الجزائر تكيف تشريعاتها الوطنية وفق القانون الدولي الإنساني"، **في:الحدث<الوطن<https://el_massa.com** (28فيفري2018).

[3]– إيمان علي إسماعيل،" وزير العدل: المصالحة الوطنية دليل على احترام الجزائر لحقوق الإنسان"، في: **ennaharonline.com** في:(03مارس2018).

بالقانون الدولي الإنساني، و5 أعضاء يمثلون مختلف الهيئات المعنية كذلك بالقانون الدولي الإنساني وهي الدرك الوطني، الأمن الوطني،الهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامي.[1]

كما تعمل اللجنة على إجراء كل الدراسات وكل العمليات التدقيقية أو التقييمية الضرورية لأداء مهامها وكذا ترقية التعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الإقليمية والدولية والعاملة في هذا المجال، بالإضافة إلى تبادل المعلومات حول القانون الدولي الإنساني مع اللجان الوطنية لبلدان أخرى، وترقية تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني وكذا إبراز ما توصلت إليه الجزائر في هذا الخصوص أمام المحافل الإقليمية والدولية، كما تتكفل اللجنة برفع تقرير سنوي عن نشاطاتها إلى رئيس الجمهورية .[2]

– صياغة مشروع لائحة النظام الداخلي للجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الجزائري

قامت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني أمس في اجتماع بمقر وزارة العدل بصياغة مشروع لائحة نظامها الداخلي، وأن أعضاء اللجنة توصلوا إلى وضع مشروع لائحة يحدد المسؤوليات ويبرز مهامها ومكانتها وكل الأمور المتعلقة بسيرها وتسييرها.

وفي هذا السياق ستقوم اللجنة بإعداد برنامجا كاملا للتكوين في مجال القانون الدولي الإنساني لمختلف فئات المجتمع بداية من القضاة والصحفيين.

وتعد الجزائر الدولة السادس عشر التي تنصب لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني.[3]

---

[1]– "وزير العدل حافظ الأختام ينصب اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالمحكمة العليا" ، في: **elitihadonline.com**،(02مارس2018).

[2]– أسامة .ن،" تنصيب اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني "، في: **https://www.djazairess.com** ،في: (05سبتمبر 2008).

[3]– "اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الانتهاء من صياغة مشروع لائحة النظام الداخلي"، في: **www.djazairess.com**،في: (22أكتوبر2008).

خلاصة الفصل الثاني

تم من خلال هذا الفصل التوصل إلى ما يلي:

-تسعى الجزائر في إطار دبلوماسيتها الإنسانية من خلال محدداتها المختلفة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجيوبوليتيكية لتفعيل منطق الأمن الإنساني وتجسيد مبدأ الدبلوماسية الإنسانية القائم على احترام حقوق الإنسان كمدخل لتفعيل وتحقيق الأمن الوطني والجهوي على حد سواء، ولطالما اعتبرت حفظ السلم والأمن الدوليين من أكبر الرهانات التي تعمل على كسبها.

-تعتمد الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة من الآليات لتحقيق أمنها وحماية مصالحها ومكانتها الإقليمية وتعزيز مكانتها الدولية عن طريق مؤسسات تقوم بالمهام وهي مؤسسات رسمية وغير رسمية التي تسعى لتجمع ما بين فكرتي الأمننة والأنسنة وتحقيق متطلبات تجسيد الدبلوماسية الإنسانية .

- تهدف الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية لتعزيز تقنين وتطبيق وإنقاذ القانون الإنساني بمفهومه الواسع.

- تسعي الجزائر جاهدة لتوظيف دبلوماسية إنسانية تقوم من خلالها بتغليب الآليات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ولتحقيق أمنها الوطني والجهوي والتغلب على التهديدات الأمنية.

- تساهم المحددات والمبادئ أو المؤسسات المشكلة للدبلوماسية الجزائرية في تفعيل دورها نحو تحقيق الأمن الإنساني وتعزيز احترام حقوق الإنسان كما تسعى لحفظ السلم والأمن الدوليين.

الفصل الثالث :

الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

تجاه الساحل الافريقي من 2011 إلى 2017

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أبرز المجالات الجيوسياسية التي تشكل عمقا إستراتيجيا للأمن الوطني الجزائري خاصة في ظل تنامي العديد من التهديدات كالإرهاب، الجريمة المنظمة، مشاكل اللاجئين، الفقر، الأمراض انتهاكات حقوق الإنسان وغياب التنمية، بالإضافة إلى تداعيات أحداث الربيع العربي 2011 فيما يخص تجارة السلاح، حيث أصبحت هذه المنطقة المصدر الأساسي للكثير من المشاكل المرتبطة في الغالب بعدم توفير أدنى ضروريات الحياة للأفراد كأحد أبرز سمات انعدام الأمن الإنساني.

كما تشهد منطقة الساحل الإفريقي العديد من الأزمات الداخلية ويؤثر التوتر كأزمة الطوارق في مالي والنيجر والصراعات العرقية في دارفور والصومال وغيرها... كل هذه التطورات أعطت لموضوع الأمن في منطقة الساحل الإفريقي أهمية كبيرة لارتباطها الوثيق بتحقيق الأمن الوطني في الجزائر، انطلاقا من سعت الجزائر من خلال دبلوماسيتها الإنسانية إلى لعب دور بارز في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وطرح برامج وخطط تنموية وأمنية لاستيعاب التهديدات الأمنية في المنطقة مع مراعاة الموازنة بين الأولويات من جهة والأمن الإنساني وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى.

وهو ما يكمن إبرازه في هذا الفصل من الدراسة من خلال العناصر التالية:

- مضامين الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية.
- إسهامات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية.
- تقييم الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية.

المبحث الأول: مضامين الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

تتمثل مضامين الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي في العديد من القضايا، لعل أهمها حماية حقوق الإنسان وتعزيز الأمن الإنساني إضافة إلى تحقيق التنمية ومواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة مع مراعاة تحقيق الأمن الوطني الجزائري، وهذا ما سيتم التفصيل فيه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: حماية حقوق الإنسان وتعزيز الأمن الإنساني

ترتكز الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية على مبدأ حماية حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الإنساني من جهة وتحقيق الأمن الوطني من جهة أخرى.

1- حماية حقوق الإنسان

إن تشابك المسائل الأمنية وتزايد الانكشاف الأمني في منطقة الساحل الإفريقي نتيجة تفاقم الأزمات الداخلية والصراعات المسلحة متفشي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، فرض ضرورة تبني مقاربة جديدة يراعي فيها مبدأ الموازنة بين الأولويات الوطنية (مكافحة الإرهاب) وبين حماية حقوق الإنسان في المنطقة من منظور الدبلوماسية الإنسانية، وفي هذا السياق يقترح كل من "جورج وليامز"و"بن غولدر" تبنى نهج الموازنة بين الأمن الوطني من جهة وحقوق الإنسان من جهة أخرى، ومن خلال تحليل مقالهما تم استنباط مبادئ الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية التي تقوم على تفعيل مكافحة الإرهاب وفق شقين:

- إعطاء لمحة عن هذه القوانين الجديدة (الاشتراك، القوانين وحقوق الإنسان)؛
- مدى قابلية تحقيق التوازن بين حقوق الإنسان والأمن الوطني وفقا لما تمليه الأهداف المجتمعية.

كما يؤكد المقترب التوازني ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الأمن الوطني والأمن الإنساني (الحق في الحياة، الحق في الحرية، تجريم الأعمال الإرهابية).[1]

وبناءا على ما سبق، فإن هذا التحليل يعد بمثابة الإطار النظري المقترح لكل من "جورج ويليامز" و"بن غولدر" الذي أسس ودعم مبادئ الموازنة بين الأمن الوطني وحقوق الإنسان، وثبتت الحكومة الجزائرية هذه المقاربة في سياق مكافحتها الإرهاب في إطار دبلوماسية إنسانية قائمة بالدرجة الأولى على حماية حقوق الإنسان وتجسد ذلك من خلال الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمعالجة مشكلة الطوارق، والإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة تحدي الإرهاب للجريمة المنظمة.[2]

---

[1]- عربي بومدين، فوزية قاسي، **مرجع سابق**، ص 08.

[2]- عربي بومدين،**مرجع سابق**، ص 09.

وفي التزام الجزائر بالاتفاقيات الدولية حول اللاجئين يرى رئيس اللجنة الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان التابعة لرئاسة الجمهورية فاروق قسنطيني أن الجزائر تلتزم بالاتفاقات الدولية في هذا الشأن وهي تقدم المساعدات للاجئين الأفارقة وفق قدراتها المتاحة، غير أنه يؤكد أن أمن واستقرار البلد يأتي أولا.

وفي هذا السياق تقول رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس إن كل الهيئات الإنسانية الدولية والعربية سبق أن أعلنت "الجزائر عاصمة الإنسانية"، إذ أشارت في هذا الصدد إلى كل من المجموعة الدولية الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والفدرالية الدولية للصليب والهلال الأحمر والمنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر، وبرأي بن حبيلس، فإن هذه المنظمات منحت الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة صفة فارس الإنسانية وهو "اعتراف دولي بدور الجزائر في هذا المجال".[1]

وفيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية قام الهلال الأحمر الجزائري بأمر من رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة قام الهلال الأحمر الجزائري بالتنسيق مع ولاية إدرار بنقل مساعدات إنسانية إلى منطقة كيدال المالية سنة 2014 في إطار التعاون الإنساني وجراء المعاناة التي يتلقاها السكان هناك جراء الأزمة الأمنية الخانقة حيث تم وعلى متن طائرة عسكرية بنقل مواد غذائية وكذا أدوية بحمولة وصلت إلى 110 طن وهذا من اجل التخفيف عن مواطنين يسكنون في دولة مجاورة تربطها عدة علاقات مع الجزائر.[2]

2- تعريف الأمن الإنساني

تستند الدبلوماسية الجزائرية على مرتكزات تحقيق الأمن الإنساني ودعم مبادئ الدبلوماسية الإنسانية وتكمن مقاربتها فيما يخص بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي لتجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق ذلك سيسهم لا محالة في تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في منطقة الساحل الإفريقي بما يتماشى منطق الأمن الإنساني وتفعيل وتحقيق متطلبات تجسيد الدبلوماسية الإنسانية.[3]

فالتحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات، وبناء هذه المحركات يمكن فهم الدور الأمني الدبلوماسي تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي.

---

[1]- عبد الحميد بن محمد، "جدل الجزائر حول تعامل السلطات مع اللاجئين الأفارقة"، في: **http://www.aljazira.net**،(10مارس2018).

[2]- بلقاسم بوشريفي، "الهلال الأحمر الجزائري بالتنسيق مع ولاية أدرار،إرسال إعانة المواد الغذائية وأدوية (110طن) إلى منطقة كيدال المالية"، في: **http://www.altahrironline.com/ara/articles/34250**،في: (11مارس2018).

[3]- عربي بومدين، فوزية قاسي، **مرجع سابق**، ص ص 10-12.

إن الجزائر تدرك تماما أنها تدير عملية بالغة التعقيد (gestion d'improcessure trop compliqué)، وهذه العملية الأمنية تظهر في ثلاث مؤشرات:

المؤشر الأول: الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر والتي أضحت لزاما إدراكها في التعاطي مع الفضاء الإفريقي "الهش والمتأزم"، ولذلك فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق إلى الشراكة الجزائرية الإفريقية تكتيكيا وإجرائيا.

المؤشر الثاني: وضمانا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، اتخذت الجزائر منهجا انكفائيا على الذات قوامه تأمين الأمن بآلية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تنبعث من دول الجوار خاصة بعد سقوط الشمال المالي سنة 2012 بيد الجماعات المسلحة، ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى قبول دور الفاعل، لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين التي تميز منطقة الساحل باعتباره ساحل الأزمات والتهديدات المختلفة صلبة كانت أم لينة.[1]

المؤشر الثالث: في لغة سياسية غير معلنة لا تزال إفريقيا تراوح مكانها في مؤشرات التنمية الإنسانية، وهو ما يجعلها وفق الأدبيات التنموية دولا هشة.[2]

كما تولي الجزائر أهمية للاستقرار الإقليمي من أجل إبعاد خطر التدخل الأجنبي والابتعاد عن افتراض التدمير الذاتي للقدرات المحلية الإفريقية، فإنها ظلت تحرص على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث خاصة بين الدول الإفريقية، بالموازاة مع سعيها لإيجاد آليات تحفظ امن واستقرار المحيط الإفريقي،[3]إذ نشطت الدبلوماسية الجزائرية لجلب المساعدات المالية والتقنية للمنظمات الدولية والدول الغنية من اجل الدعم في المجالات التالية:[4]

- حلب الدعم الفعلي كمنظمة الوحدة الإفريقية لإنشاء نظام الإنذار المبكر من خلال تجميع المعلومات وتحليلها.
- جلب الدعم المالي في مجال نزع الألغام.
- جلب الدعم في مجال نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية.
- دعم الدول المستقبلة للاجئين الفارين من النزاعات المسلحة.
- جلب مساهمة الاتحاد الأوروبي في التكوين والتخصص في مجال منع النزاعات وعمليات حفظ السلام.

---

[1]- بوحنية ،الجزائر، **مرجع سابق**، ص 03.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص 135.

[4]- **المرجع نفسه**، ص ص 136-137.

- جلب الدعم في مرحلة بناء السلام بعد تسوية النزاعات.

المطلب الثاني: تحقيق التنمية

عملت الدبلوماسية الجزائرية من أجل بعث دورها في إفريقيا من جديد من خلال الاهتمام بالتحديات والمشكلات التي تعانيها إفريقيا، والعناية بالجانب التنموي، وقد تجلى ذلك من خلال دورها المحوري في تأسيس مبادرة النيباد.

وسعيا منها لتحسين علاقاتها مع جيرانها، قامت الجزائر قبل الانقلاب على "أمادو توماني توري" بتقديم 10 ملايين دولار منحة لمالي في 2011 للمساهمة في تنمية شمالها، كما مسحت الجزائر ديون 14 دولة إفريقية معظمها من دول الساحل الإفريقي، بلغت 90 مليون دولار.[1]

يتضح البعد التنموي من خلال مشاركة الجزائر في قمة الإيليزيه حول الأمن في إفريقيا 6-7 ديسمبر 2013، التي ركزت على ثلاث محاور حول السلم والأمن في إفريقيا والشراكة الاقتصادية والتنمية إضافة إلى التغيرات المناخية، وقد تم الإعلان عن تنظيم قمة الإيليزيه من قبل الرئيس الفرنسي "فرو نسوا هولا ند"، خلال قمة الاتحاد الإفريقي التي عقدت في ماي 2013 بأديس أبابا بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين لتأسيسه.

وفي خضم الحرب الأخيرة في مالي التي أدت إلى انهيار كل أبنية الدولة، شاركت الجزائر في مؤتمر المانحين لتنمية مالي ببروكسل بتاريخ 15 ماي 2013 ضمن 45 وفدا من وزراء ومسؤولين من مالي وليبيا، إضافة إلى ما نحين دوليين، مثل: البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي لتمويل خطة تنموية للنهوض بالبلاد على مدى سنتين (2013-2014) حيث يعد هذا المؤتمر الذي بحث المسائل الاقتصادية المالية.[2]

حسب تصريح "عمار بلاني" الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الجزائرية أنه يشاطر تماما التصور الجزائري المتعلق بعدم قابلية الفصل بين الأمن والتنمية.[3]

[1]- سمير قط، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات"، **مجلة قراءات إفريقية**، ع 32، (أفريل 2017)، ص 47.

[2]- عربي بومدين، فوزية قاسي، **مرجع سابق**، ص 12.

[3]-**المكان نفسه**.

المطلب الثالث: مكافحة الإرهاب

تعد مكافحة الظاهرة الإرهابية من أبرز مضامين الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في الساحل الإفريقي، لما لها من تداعيات على الأمن الوطني والأمن الإنساني.

وفي هذا الإطار تعتبر الجزائر من بين دولة بادرت بدفع التعاون الإقليمي من منطلق رؤيتها لمكافحة الإرهاب القائمة على ضرورة وجود تعاون إقليمي وعملياتي وعلى إرادة سياسية مشتركة، وقد تمت الموافقة على مبادئ هذه الرؤية خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي في شهر مارس 2010، التي نشطت آليات التنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكرية ولجنة تنسيق المصالح الأمنية، كما تم الاتفاق في اجتماع لوزراء خارجية دول الميدان (الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر) في الساحل الإفريقي الذي انعقد في 20 ماي 2011، على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود المشتركة والحد من مخاطر تنظيم القاعدة الذي ينشط في المنطقة على نطاق واسع.

بهدف تفعيل التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب العابر للحدود، تم إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22 سبتمبر 2011، إذ تم تشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وترأس هذه المجموعة الجزائر وكندا، حيث تتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.[1]

كما قامت الجزائر بإنشاء مركز قيادة إقليمي في تمنراست (بالجنوب الجزائري) بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تلك التي تقوم بها كل من جيوش موريتانيا ومالي والنيجر، كما شهدت هذه المنطقة من الصحراء الجزائرية اجتماعات في نهاية سبتمبر سنة 2011 لمجلس رؤساء أركان الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر بهدف وضع إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (بحسب نص بيان وزارة الدفاع الجزائرية).[2]

وفي جهود الجزائر الدبلوماسية من أجل تنمية دول القارة الإفريقية لدرء خطر الظاهرة الإرهابية، احتضنت الجزائر بقصر الأمم نادي الصنوبر يومي 7-8- ديسمبر 2011 وبإيعاز من دول الميدان الأربعة (الجزائر ، مالي موريتانيا والنيجر)، وأيضا تتويجا للاجتماع الوزاري لدفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية، وقد

[1]- خالد حساني، "الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأطر والممارسات 26 مارس 2016"، في:
http://www.ech.chaabcom./ar aa.html،في: (11مارس2018).

[2]- بوحنية ،الإستراتيجية، **مرجع سابق**، ص 07.

جاءت من الندوة في وقت عصيب تمر به المنطقة من حيث احتدام وتسارع غير مسبوق وارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وقد حضر الندوة إلى جانب دول الميدان المذكورة آنفا 38 وفدا يمثلون مختلف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين، خلصت أشغال الندوة إلى نظرة مشتركة وموحدة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيز جهود التنمية ويمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

- التكامل في وجهات النظر حول المقاربات المقدمة من قبل دول الساحل (الميدان) ونظيرتها خارج الإقليم كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛

- العمل والحرص على تدعيم الإستراتيجية المقدمة من قبل دول الساحل الأربعة من خلال التعاون والتنسيق المشترك؛

- العمل على رفض تمويل الإرهاب من خلال دفع الفدية والإشادة بإستراتيجية دول الساحل بما في ذلك الجزائر؛

- العمل على تحسين وترقية المستوى المعيشي لسكان المنطقة خاصة المعزولة ودعم الجهود الدولية من أجل ذلك.

وقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة 2012-2014 نظرا لما تشهده منطقة الساحل من تأزم في الوضع الأمني وكذا المنطقة العربية،[2] ففي هذا الإطار أكدت الجزائر على استقلالية منطقة الساحل وسيادتها في اتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن تحقيق أمنها بعيدا عن كل بعيدا عن كل أشكال التدخل الأجنبي، وهو ما عبر عنه رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق "قايد صالح" في زيارته لمالي في إطار المشاورات بين دول الميدان في الفترة ما بين 20 و 22 نوفمبر 2011.[3]

وفي إطار تعزيز شراكاتها الأمنية أعلنت وزارة الدفاع أم الأمين العام للوزارة اللواء "محمد زناخري" قد شارك بغيماريش بالبرتغال في الاجتماع التاسع لوزراء الدفاع للدول الأعضاء في المبادرة "5+دفاع5" الذي توج بالإمضاء على بيان مشترك يدعو لتعزيز الأمن والاستقرار والسلم في حوض غرب البحر الأبيض المتوسط ولفتت الوزارة في بيان إلى هذا أن الاجتماع الذي خصص لتقديم حالة التعاون في إطار المبادرة "5+5 دفاع"

[1]- سميرة باسط، **مرجع سابق**، ص 127.

[2]-**المكان نفسه.**

[3]- **المرجع نفسه**، ص 126.

من خلال النشاطات المجسدة، والمصادقة على مخطط العمل لسنة 2014، خلق مستوى من التعاون المحقق في إطار المبادرة "5+5 دفاع"، وقد لمح بيان وزارة الدفاع الفرنسية لأن هذا الاجتماع فتح النقاش حول إستراتيجية مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وقال بيان الفرنسيين: "إن اللقاء سيعرف عرض إستراتيجيات التعاون في إطار مجموعة 5+5 دفاع لمواجهة التحديات في الساحل".

كما أضاف البيان أن مبادرة الدفاع 5+5 التي تجمع خمسة بلدان من شمال غرب البحر المتوسط: إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، مالطا والبرتغال، وخمس دول أخرى من جنوب غرب البحر المتوسط: الجزائر، ليبيا موريتانيا، المغرب، وتونس، أصبحت المبادرة الأكثر فعالية للتعاون متعدد الأطراف من الدفاع في غرب البحر الأبيض المتوسط، وأن كل اجتماع من اجتماعاتها له طبيعة لا تتجزأ من الأمن الجماعي والاستقرار في المنطقة الأورو متوسطية من جهة أخرى تبنت الجزائر مواقف أكثر إستراتيجية ترتبط بالأمن في منطقة الساحل وإفريقيا إذ أكد مفوض السلم والأمن بالإتحاد الإفريقي السيد إسماعيل شرقي أنه يجري حاليا على مستوى المفوضية الإفريقية للتفكير في تشكيل قوة عسكرية إفريقية قادرة على التدخل بسرعة للتصدي للاعتداءات الإرهابية واسعة النطاق التي قد ترتكب ببعض بلدان القارة.[1]

وفي نفس السياق تبرز الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في إطار مكافحة الظاهرة الإرهابية، من خلال عمل الجزائر على وضع إستراتيجية دولية تهدف إلى تحسيس شركائها بضرورة التعاون من أجل ضمان الفعالية المطلوبة والعمل على إنجاح الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب العابر للأوطان عن طريق السعي لاستصدار قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن لاسيما أن هذه الأخير قد أكد أن الأمم المتحدة تبقى هي الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى الاستعمال الملائم للوسائل القانونية لمتابعة مرتكبي الجرائم الإرهابية ومن يقف ورائهم وتجفيف مصادر تمويلها والقضاء على شبكات دعمها اللوجستيكية وقنوات الدعاية المروجة والممجدة لها.[2]

[1]- بوحنية ،الجزائر، **مرجع سابق**، ص 07.

[2]- خالد حساني، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: إسهامات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

حققت الدبلوماسية الجزائرية نجاحات متعددة على مدار الزمن والتاريخ، فالمرجعية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية والتي ترافق الدبلوماسية الجزائرية المعصرة تجلت أيضا، من خلال مواقفها الإنسانية والتضامن مع الشعوب التي تعيش تحت وطأة الحروب، ودعم سياسة الحوار الداخلي بعيدا عن التدخل العسكري الذي يلقى بالشعوب والأبرياء خارج دائرة الأمن والسلم، ولقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما على المستوى الإقليمي بصفة عامة نذكر منها دورها في البعد الإنساني حيال منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: دور الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية لحل النزاع في مالي

إن منطقة شمال مالي منطقة يقطنها في الأصل الطوارق، وهي منطقة تعيش على وقع علاقات متوترة مع السلطات المركزية من جهة ومع الجماعات المتمردة من جهة أخرى، كما كان لظهور أزمة الأزواد مؤخرا دورا كبيرا في تأجيج الوضع من خلال تمسك مختلف الطوائف والأقليات بمطالب مختلفة، وهنا جاء دور الدبلوماسية الجزائرية في احتواء الوضع ولعب دور مهم في المفاوضات والوساطة بين الأطراف.[1]

إن الدور الجزائري في حل النزاع المالي كان فعالا رغم الصعوبات التي واجهتها، فأول ما قامت به الجزائر هو اتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وعدم إقصاء السكان الطوارق، وقد أثار هذا الموقف في البداية غضب المتمردين الطوارق الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم، ولكن موقف الجزائر هذا كان برغبتها المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع المالي بغية إحلال السلم والأمن والاستقرار في البلدان المجاورة.[2]

وقد رعت الكثير من جولات الحوار التي أسفرت عن العديد من الاتفاقات منها اتفاق تمنراست للسلام سنة 1991، واتفاق الجزائر للسلام سنة 2006، وهي الوساطات التي قادتها الجزائر بطلب من الفرقاء" الماليين الذين عبروا عن ثقتهم في وساطتها ووقوفها على نفس المسافة منهم، وأمانتها وصدقها في السعي للوصول إلى تحقيق اتفاقات تنهي مواطن الخلاف القائمة في هذا البلد الجار.[3]

وخصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام لكي تكون محكومة باحترام سيادة الدول، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون دبلوماسيتها محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار والحل عن طريق

---

[1]- رؤوف بوسعدية، **مرجع سابق**، ص 163.

[2]- وهيبة خبيزي، **مرجع سابق**، ص 292.

[3]- أمال مرابطي، "الدبلوماسية الجزائرية رائدة في تسوية الأزمات"، في: **http://www.djazairess.com** ،في:(10مارس2018).

الحوار المباشر مع جميع الأطراف، ومن ثمة قامت الإستراتيجية الجزائرية على مبدأ الحوار مع جميع الأطراف الفاعلة في أزمة مالي.[1]

وللإشارة واجهت الدبلوماسية الجزائرية صعوبات كثيرة آنذاك لتطبيق مبادئها خاصة في النزاع سلميا بسبب محاولات عرقلتها من الأطراف المستفيدة من بقاء الاضطرابات كفرنسا وليبيا والمغرب الذين رأوا في الدور الجزائري تمهيدا لدورهم ومصالحهم في المنطقة.

ورغم مصادقة مجلس الأمن على قرار التدخل العسكري في مالي إلا أن موقف الدبلوماسية الجزائرية لم يتغير وظلت تنادي بالحل السلمي للنزاعات سواء تعلق الأمر بالنزاع في مالي أو غيرها من الدول.[2]

وقد قامت الدبلوماسية الجزائرية كذلك بخصوص الأزمة في مالي قامت الدبلوماسية الجزائرية بدور مهم للغاية في قيادة فريق الوساطة الدولية في هذا الملف الشائك لمدة حوالي العام ونصف (جانفي 2014- أفريل 2015) ، الذي توج بالتوقيع على ميثاق السلم والمصالحة مع آلية للمتابعة و التنفيذ ترأسها الجزائر أيضا وهي تواصل مهمتها في هذا المجال بدون كلل أو ملل لتنفيذ مضمون الميثاق مع الاستمرار في دعوة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية لتقديم كل المساعدة في هذا المجال. [3]

ويظهر الدور الجزائري في الأزمة المالية من خلال مبدأ تكريس سياسة عدم الإقصاء للأطراف الأساسية في الأزمة مع التفريق بين حركات سياسية وحركات إرهابية فقد مر الدور الجزائري في الوساطة وحل الأزمة بثلاث مراحل:

الجولة الأولى: كانت في 16 جويلية 2014 وهو الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الحوار المالي من أجل تسوية الأمن في شمال مالي يعقد في الجزائر العاصمة بمشاركة الجزائر، مالي، النيجر، بوركينافاسو، التشاد، موريتانيا، الإتحاد الإفريقي، المجموعة الإفريقية لدول غرب إفريقيا، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي.

الجولة الثانية: بدأت الجزائر الجولة الثانية لمفاوضات السلام وفي شمال مالي بين الحكومة المالية المركزية وقادة ستة حركات أزوادية، وعلى طاولة المفاوضات ثلاث نقاط تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية

[1]- حورية ساعو ومحمد غربي، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ع18، (2017)، ص 253.

[2]- رؤوف بوسعدية، **مرجع سابق**، ص 165.

[3]- مصطفى بوطورة، "الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة"، في: **sawtalahrar.net**، (11مارس2018).

والحكومة المالية بشأن الوحدة الترابية لمالي، ومشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية، ومكافحة الإرهاب والتنمية في شمال مالي.

وقد رفض الوسطاء إدراج مطلب يتعلق بتشكيل جيش موازي للجيش النظامي يتولى مسؤولية حماية الأزواد، مشيرا إلى أن الوثيقة تعرض على الأطراف المشاركة لإبداء ملاحظاتهم وتقديم اقتراحات قبل الاجتماع مجددا بالجزائر لمناقشة كل التقارير خلال شهر نوفمبر بالجزائر.[1]

الجولة الأخيرة: وقعت في الجزائر أطراف في الجزائر أطراف الأزمة في مالي بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة، برعاية الجزائر والأمم المتحدة، بعد 5 جولات، بدأت من جويلية 2014، ووقع الاتفاق ممثلو حكومة باماكو، وقاعدة التنظيمات السياسية المسلحة المعارضة للحكومة شمالي مالي، بالإضافة إلى فريق الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر، وممثل الأمم المتحدة.[2]

كما تجدر الإشارة أن وساطة الجزائر لم تقتصر على النزاع الحالي المتجدد فحسب وإنما للعديد من السنوات خلال: 1968، 1990، 1991، 1994، 1996، وخاصة اتفاق 2006، وكانت نتيجة الوساطة الجزائرية التي تمت سواء في مالي أو الجزائر تأكد على إعطاء صلاحيات لتسيير الجماعات المحلية بشمال مالي، وتحديد نظام صحي ملائم للسكان، فروض لمشاريع تنموية وتطوير شبكات الطرقات خاصة بين كيدال وباماكو من أجل فك العزلة التي يعاني منها سكان مالي.

الدور العسكري للدبلوماسية الجزائرية في مالي

تمايز الدور العسكري في النزاع المالي بين تعاون عسكري ثنائي بينها وبين مالي، ومن جهة أخرى التعاون الإقليمي بين دول الميدان بما فيها مالي والجزائر، وأيضا التعاون العسكري الدولي مع قوى كبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعاونهما على محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، فلم ينحصر دور الجزائر محليا وإقليميا بل حتى دوليا كإنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.[3]

الدور الاجتماعي والتنموي للدبلوماسية الجزائري في نزاع مالي

لم يقتصر الدعم الجزائري المالي على المجال العسكري فقط بل تعداه إلى المسائل المرتبطة بالتنمية ومواجهة الفقر والتخلف، وتتعلق المشاريع التنموية المختارة خصوصا بمجالات الري، حفر الآبار، إقامة

[1]- سعاد لهراوة، **مرجع سابق**، ص ص 37-38.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 39.

[3]- عبير شليغم، **التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012-2013**، مذكرة غير منشورة، (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014)، ص 57.

حواجز مائية، الصحة "بناء مستشفيات صحية، مستوصفات، مراكز طبية"، أما مجال التعليم "التكوين المهني، إنشاء مدارس..."، كل هذا في إطار برامج التنمية ومساعدة دول الساحل بما فيها مالي، إضافة إلى هذه الجهود نذكر كذلك تشجيع التجارة الحدودية، تقديم المساعدات الغذائية، وكذا أعمال الهلال الأحمر الجزائري في عدة مناطق من الوطن بالإضافة إلى مصالح الصحة التي تكلفت بالمساعدات الطبية.[1]

كما تعمل الجزائر على المستوى الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال دعم الجزائر للتنمية المحلية بأموال صندوق تنمية الجنوب حيث تم تخصيص أكثر من 35 مليار دينار لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية كالمطارات والطرق ومشاريع السياحة والري.

كما أن الجزائر قامت كذلك بمعالجة مشكلة اللاجئين في الجزائر وذلك ولا تزال تبذل جهود معتبرة بالتعاون مع الهيئات الدولية في سبيل التكفل بهم ومن ذلك التوقيع على برنامج "المساعدة للعودة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لعائلات وضحايا التصحر المتواجدين في الجزائر"، كما قامت الجزائر ببناء مراكز عبور في عدة مدن في الصحراء الجزائرية، حيث وفرت فيها الشروط الضرورية للحياة (غذاء، تغطية صحية ...)،وهذا لحمايتهم من الوقوع في فخ الجريمة المنظمة.[2]

اتفاق السلم والمصالحة بين الفرقاء الماليين الذي حققته الجزائر هو ثمرة تحليل عميق للوضع السائد في دولة مالي ولاسيما لطبيعة الأزمات التي تشهدها مناطق الشمال، فكان توقيعا تاريخيا لما يحمله من ترقية للمصالحة الوطنية الحقيقية، وإعادة بناء الوحدة الوطنية لمالي على أسس حديثة مبتكرة تحترم سلامته الترابية، وتأخذ بعين الاعتبار التنوّع العرقي والثقافي والإنساني.. هكذا نجحت الدبلوماسية الجزائرية رغم المفاوضات الشرسة بين الأطراف وضغوط من اللاعبين الدوليين أمثال فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، المغرب والجماعات الإرهابية المتطرّفة بالساحل الإفريقي لإثارة القلاقل، ولكن احترافية الدبلوماسية الجزائرية استطاعت الوصول لهذا التوقيع المصيري وجنّبت المنطقة مزيدا من التعفّن والانقسام، وحسمت القضية لصالح السلام والأمن الإقليمي لدول المنطقة، وهذا مكّن الجزائر من انتزاع اعتراف دولي وإشادة عالمية بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها بثبات واحترافية عالية لإنهاء الصراع في مالي، فالجزائر من خلال هذا الاتفاق التاريخي نجحت في أن تكون قوة محورية للاستقرار في كل منطقة شمال إفريقيا والساحل.[3]

---

[1]- عبير شليغم، **مرجع سابق**، ص 58.

[2]- خالد بشكيط ، **مرجع سابق**، ص ص 177-178.

[3]- أمال مرابطي، "انجازات حققتها الدبلوماسية الجزائرية خلال عام "،في: **www.ech-chaab.com**، في:(08مارس2018).

المطلب الثاني: جهود الدبلوماسية الإنسانية الجزائري تجاه الأزمة الليبية

على غرار مساهمة الجزائر في العديد من القضايا الدولية أين كرست مجهوداتها لحل المسائل والنزاعات القائمة بين الدول، عرفت أيضا تدخلها في القضية الليبية وساهمت في وساطتها وهذا راجع إلى الحدود التي تربطها وخوفا من تفاقم الوضع وظهور ظاهرة الإرهاب.

شهد الموقف الجزائري من الأزمة الليبية ردود فعل سلبية لدى شق واسع من الليبيين الذين ذاقوا ذرعا من أعمال العنف المتصاعدة، ففي الوقت الذي دعت فيه الحكومة الجزائرية إلى عقد جلسات حوار مع حاملي السلاح واعمي التطرف والإرهاب فقد ازدادت المخاوف بشأن التداعيات الأمنية والسياسية والاجتماعية التي قد تتيح عند استمرار توغل الميليشيات في ظل غياب موقف موحد من الحل العسكري.[1]

وتحاول الجزائر جاهدة لعب دور الوساطة لحل الأزمة الليبية وتقربت وجهات النظر بين الفرقاء غير مراعية لخصوصية الوضع السياسي والأمني في هذا البلد، فقد أبدت استعدادها مرارا لجميع الرافضين لشرعية البرلمان والداعمين للمجموعات المتطرفة بالنواب المنتخبين والمناهضين للإرهاب والتشدد وهو ما رفضته الحكومة في أكثر من مناسبة.

ولقيت مواقف الجزائر من الأزمة الليبية استهجانا من مختلف الأوساط العربية عموما المغاربية خصوصا حيث وصف العديد من المحللين موقفها بـــ "الغامض" لأنه يقوم على محاولة الاستثمار في الملف الليبي للعب دور إقليمي وافتكاك الوساطة من مصر الغير قادرة هي الأخرى على تطويق الميليشيات المسلحة باعتا=بارها طرفا في النزاع.[2]

وتحتل الجزائر من خلال دبلوماسيتها إلى إيجاد حل وتسوية الأزمة الليبية بناءا على الخيار السلمي السياسي.

أولا: مضامين الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية للأزمة الليبية

- محاولة جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخارج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة عل أساس أمني استراتيجي يمنع تدفقات الجماعات الإسلامية من بلدان أخرى إلى ليبيا؛

[1]- خالد حنفي علي، **أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات**،(المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015)، ص 80.

[2]- محمد عاشور مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، **في**: **http://www.sis.gov.eg.newvr349.htm**، في :(09مارس2003).

- سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنبا للإنزلاقات قد تدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة أو في حرب أهلية؛

- الدبلوماسية الجزائرية تؤكد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أنها أزمة لا يمكن حلها إلا من طرف الليبيين، واستبعاد أي عمل عسكري أجنبي في ليبيا لأنه سيعقد الأمور أكثر؛

- دعم الاستقرار الوطني، ودعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي- الليبي وتشكيل وحدة وطنية.[1]

فيما يتصل بالأزمة الليبية تعاملت الجزائر معها انطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية وخبرتها العملية في حل الأزمات الدولية وقامت بجهود معتبرة، إذ استضافت العديد من اللقاءات التي ضمت كل الأطراف الليبية التي اقتنعت بصحة المقاربة الجزائرية بعد أن كان بعضها يعتقد أن الجزائر قد وقفت إلى جانب طرف بعينه، وفي إطار مكمل لعبت الجزائر أيضا دورا مهما على مستوى اجتماعات دول الجوار وكذلك الاجتماعات الدولية، من منطلق المحافظة على وحدة ليبيا والوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف المعنية والتأكيد على أهمية تشكيل حكومة توافق وطني وهو ما تم، وهي تواصل العمل لدعم هذه الحكومة قولا وعملا.[2]

وتقوم الجزائر بدور أكثر فاعلية وواقعية لوقف الاقتتال في ليبيا، ودفع الأطراف الليبية نحو بناء مؤسسات الدولة، وفي هذا الإطار احتضنت الجزائر جولات حوار لقادة أحزاب وشخصيات سياسية ليبية برعاية الأمم المتحدة لمناقشة ملفي تشكيل حكومة وطنية، ومسودة اتفاق سياسي شامل بين الأطراف الليبية المتصارعة الذي قد يسهم في إخراج البلاد من الركود السياسي والفوضى.[3]

والدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة للنزاع الليبي تقوم على محورين أساسيين:

- محاولة جمع الأطراف الليبية وتحديد المسؤوليات والأولويات والسعي نحو البناء في شتى المجالات؛

[1]- زاوشي صورية، "الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، (2016)، ص 144.

[2]- مصطفى بوطورة، **مرجع سابق**.

[3]- مصباح محمد الوحشي علي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، ع054، (2017)، ص 01.

– دعم جهود الأمم المتحدة في ليبيا لإيجاد حل النزاع الليبي من خلال استضافة وزراء خارجية دول جوار ليبيا والتأكيد على ضرورة تبني الحل السياسي في حل الأزمة والابتعاد عن الخيار العسكري الذي يزيد من تفاقم الأوضاع في ليبيا.[1]

كما أن الحل السياسي للأزمة الليبية قد بدا فعلا من أرض الجزائر التي كانت في مناسبات كثيرة مصدر لحلول أنهت أزمات دولي دامية، فرغم الانتقادات التي وجهها البعض من منطلقات تتعلق بأجندات إقليمية لا تخدم السلم في ليبيا، حققت الجزائر الأهم وهو جمع مختلف الفعاليات وطاولة حوار واحدة، أكدت مجددا بأن التوافق السلمي بين الليبيين هو أمر ممكن، وأن التدخل الخارجي مهما كانت الأطراف التي تدعوا إليه وتحاول تبريه ليس قدرا محتوما في بدفع الكثير بسبب التدخل الخارجي، عربيا كان أم غربيا.

وجاء في إعلان الجزائر تعهد الأطراف الليبية المشاركة بالعمل على حماية وحدة ليبيا وسيادتها واستقلالها وضرورة الاتفاق على حكومة توافقية من الكفاءات ووضع ترتيبات أمنية تضمن وقفا دائما لإطلاق النار وانسحاب التشكيلات المسلحة من كافة المدن الليبية ووضع جدول زمني لجمع السلاح مع آلية مراقبة وتنفيذ واضحة ووصولا إلى حل جميع التشكيلات، مع الالتزام التام بإعادة تنظيم وبناء قوات مسلحة وشرطة وأجهزة أمنية ورفض اللجوء إلى العنف لتسوية خلافات سياسية والرفض التام للتصعيد العسكري بكافة أشكاله.

وصحيح أن لقاء الجزائر يعتبر مسار من بين العديد من المسارات التي دخلها الحوار بين الليبيين الذي يترقب أن يتواصل في جهات أخرى لكن كل الأنظار أصبحت اليوم موجهة نحو الجزائر لاحتضان جولة الحوار الشامل بين مختلف أطراف الأزمة الليبية فالجزائر أيدت كل ما من شانه أن يساهم في تفكيك عقد الأزمة الليبية فقد حافظت منذ بداية الحرب في ليبيا على حيادها ولت على نفس المسافة مع مختلف الأطراف الليبية.[2]

ويرى مراقبون أن الجزائر تستهدف من تحركاتها اتجاه الأزمة الليبية، سرعة أيجاد حل سياسي نظرا لما يمثله استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في هذا البد من مخاطر على أمنها خاصة وأنها تفرض إجراءات عسكرية استثنائية على حدودها مع ليبيا منذ أكثر من 5 سنوات، إضافة إلى سعيها إلى إقامة علاقات جيدة مع مختلف الأطراف الليبية وضمان مصالحها.[3]

---

[1]– **المرجع نفسه** ، ص 12.

[2]– مصطفى. ق ،" خطوة نحو حل الأزمة الليبية وتوافق عربي على التنسيق الأمني لمواجهة الإرهاب"، في: **http://www.djazairess.com**،في: (10مارس2018).

[3]– عبد الباسط غبارة،" الريادة الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، في: **www.afrigatenews.net**، في:(11مارس2018).

المبحث الثالث تقييم الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

من خلال هذا المبحث سيتم تقييم الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية تجاه منطقة الساحل وكمثال نأخذ الأزمة المالية وكذلك الأزمة الليبية وذلك بناءا على المعطيات والمعلومات التي تم عرضها في الفصلين السابقين وكذلك بناءا على تطور الأحداث ومجريات أزمات الساحل .

المطلب الأول: مسوغات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

تعمل الجزائر على مواكبة التطورات الحاصلة أمنيا وسياسيا في عصر العولمة حيث تكيفت العقيدة الأمنية الجزائرية في معالجة وبلورة استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، محاولة بذلك بجدية الأمن والتنمية في إطار مقاربة تنموية لمواجهة التهديدات الأمنية على مستوى أمنها الإقليمي عامة وأمنها الوطني على وجه الخصوص، وبالتالي فإن الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية تعمل وفق مقاربة تنموية لتحقيق الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي ككل.

ويستمد الاحترام الدولي الذي تحظى به الدبلوماسية الجزائرية من مواقفها الثابتة ووفائها الدائم للمبادئ التي تحكم خط ومسار السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

كما أن الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية من انجح الدبلوماسيات حيث حققت خلال السنة الأخيرة انجازات ونشاطات مكثفة على أكثر من صعيد لنشر السلم في منطقة الساحل ومواكبة العملية السياسية لحل الأزمة الليبية وهذا لما تتميز به الدبلوماسية الجزائرية من احترافية عالية واستمرارية في كنف المبادئ والقيم التي تعتمد عليها وبعدها الإنساني من خلال الوساطة في عدة أزمات دولية.[1]

أكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب عدة أزمات كالأزمة الليبية والمالية وبسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محال على كافة مناطق الساحل، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمات وتفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المديين القريب والبعيد.[2]

[1]– مرابطي،الدبلوماسية ، **مرجع سابق**.

[2]– محمد الأمين بن عائشة، **مرجع سابق، ص**13.

كدت فيه الجزائر على تمسكها بدبلوماسية الأفعال وليس دبلوماسية التصريحات. وقد نجحت هذه الدبلوماسية في الكثير من المناسبات، في تمرير الرؤى الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكافة الآفات المتعلقة بالشق الأمني، وذلك بهدف حماية حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الإنساني في منطقة الساحل ككل.[1]

تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى تعزيز حضورها في محافل الأمم المتحدة عبر عمليات الشراكة القائمة على توازن المصالح التي تكون منسجمة كل الانسجام مع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية وفخر الشعب وتضحياته وإحساسه بمسؤوليات، وتمسكه العريق بالحرية والعدالة الاجتماعية تمثل كلها أحسن ضمان لاحترام مبادئ هذا الدستور الذي يصادق عليه وينقله إلى الأجيال القادمة، ورثة رواد الحرية وبناة المجتمع الحر.[2]

يعتبر توطيد أسس السلم في العالم من أكبر الرهانات التي عمت الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية على كسبها، وذلك بالمناضلة من اجل تعزيز سبل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات في الساحل الإفريقي التي تمثل في نظر الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية هي نطاق أمني ومنطقة حيوية.

كما تنصب جهود الدبلوماسية الجزائرية على دعم حقوق الجزائريين المقيمين في الدول الغربية والدول العربية على حد سواء وتعزيز الوشائج التي تربطهم بالوطن وذلك من خلال نشر اللغة العربية والثقافة الجزائرية وتحسيسهم بضرورة المساهمة في المجهود التنموي الوطني.

استطاعت أن تحقق حصيلة ايجابية و انتصارا كبيرا عبر خمسين سنة من الاستقلال، كما أضحت مدرسة ملموسة استطاعت فرض مبادئها عبر العالم، مؤكدا أن هذه الدبلوماسية تحض حاليا بالاحترام ليس في إفريقيا و العالم العربي فحسب و لكن على المستوى الدولي بأسره

عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري بالنسبة للساحل الإفريقي حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، وكثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا المجال بالتقدير والاحترام، رغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض

[1]- محمد خلاف، "نشاط الدبلوماسية الجزائرية: حركية نوعية تواكب التحولات في العالم"، في:
https://www.djazairess.com/elmassa/67207، في: (16مارس2018).

[2]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76، المؤرخة في 8-12-1996، المعدل بـــ: القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6-3-2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07-03-2016.

بسبب اِلتزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر على تمسكها بدبلوماسية الأفعال وليس دبلوماسية التصريحات .وقد نجحت هذه الدبلوماسية في الكثير من المناسبات.

تركز الدبلوماسية الإنسانية الجزائري على الحوار المباشر في جميع الأطراف الفاعلة في الأزمات داخل الساحل الإفريقي، حيث أن هذه الدبلوماسية تسعى إلى إيجاد حل لتلك الأزمات كالأزمة الليبية والمالية من خلال ثلاث محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي.[1]

المطلب الثاني: سلبيات الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية

سيتم التطرق في هذا المطلب لأبرز السلبيات التي أدت إلى تراجع الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية ففي إطار سعي الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية لتجاوز الإشكالات الأمنية وعلى رأسها الإرهاب والأزمات في منطقة الساحل الإفريقي كأزمة مالي وليبيا، ساهمت في تأزيم الأوضاع الهشة أكثر، فإذا كانت هذه الظواهر تضر بأمن الأفراد والجماعات خصوصا في منطقة الحدود أين تقل الرقابة الحكومية، فالمقاربات المعتمدة في معالجة هذه الانكشاف الأمنية تجاوزت واختزلت الحلول في المستوى الأمني والعسكري فقط، وكأن هذه الدول لم تعي جيدا مفهوم الأمن الإنساني.[2]

ومهما عملت الدبلوماسية الإنسانية الجزائري في ترسيخ تواجدها فإنها تواجه العديد من التحديات وأبرز تحدي لها الذي من شأنه أن يتعدى قدراتها يتمثل في المشكلات المستعصية التي تواجهها القارة الإفريقية وخاصة منطقة الساحل الإفريقي كالفقر، المجاعة والتصحر، الأمراض الفتاكة، النزاعات الأهلية والفساد السياسي والتكالب الخارجي، كل ذلك يجعل من مهمة الدبلوماسي الجزائري من الإفادة والاستفادة من قدرات القارة أمرا مضنيا.[3]

حيث أن الدبلوماسية الإنسانية تواجه تراجعا في فاعليتها الأمر الذي انعكس في العديد من الملفات فالدبلوماسية الجزائرية التي كانت تتمتع بثقل سياسي وإقليمي مستندة إلى ثقل تاريخي كبير لم تعد منذ فترة جزءا فاعلا في المشهد العربي وابتعدت عن مستوى التأثير الإقليمي والعربي، وتجاوزتها الأحداث على أكثر من صعيد خصوصا منذ غياب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عن المشهد السياسي في الجزائر، بعد مرضه في

[1]- محمد الامين بن عائشة، "الإدارة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة في مالي"، في: **http://www.maqalaty.com/43553.html**، في:(16مارس2018).

[2]- شاكر ظريف، **مرجع سابق**، ص 161.

[3]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص 161.

أفريل 2013، ويفسر ذلك سلسلة القرارات التي فرضتها دول عربية في اجتماعات الجامعة العربية بما فيها تلك التي تخص ليبيا التي تعتبر جزءا من الامتداد الأمني والسياسي الحيوي بالنسبة للجزائر.[1]

وفيما يتعلق بنجاح الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية في حل الأزمة الليبية أظهرت ردود الفعل الدولية وجهات نظر تفيد بأن الأزمة الليبية أكبر من أن تحلها الجزائر رغم احتضانها جولة حوار للأحزاب الليبية بينما في فصول علاقة الجزائر بالحوار الليبي ثمة تشويش على أي مبادرة جزائرية خاصة من الرباط التي دخلت خط الأزمة الليبية، وهناك ملفات أن المساعي الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية فيها لم تكن موفقة إلى حد كبير، فالجزائر رفضت تدخل الناتو لمعاقبة النظام الليبي إلا انه تدخل كما تحفظت على التدخل العسكري الفرنسي في مالي وقد تم ذلك، ودفعت الجزائر الفاتورة في اعتداء تيقنتورين.[2]

فالدبلوماسية الإنسانية الجزائرية تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والإقليمية مثل مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، البحث عن قاعدة عسكري لأفريكوم وبالمقابل، الدبلوماسية الجزائرية لا تملك عنصر قوة إضافي يسندها وهي القوة الإعلامية الناعمة في عصر العولمة، وبالتالي مكانة الجزائر دبلوماسيا تحسب بمتغيرات ثابتة لكن سرعة التغيير سريعة جدا، ونموذج الانتفاضة في تونس والتحالف الدولي والإقليمي ضد نظام القذافي أثبت إلى أي مدى تفتقد الدبلوماسية الجزائرية إلى سرعة التكيف في محيط يحسب بالمصالح، فشلت الجزائر في فرض أجندتها و منع استصدار قرار أممي بعدم التدخل العسكري في مالي، وهو ما يؤكد فرضية البحث "كلما زاد التدخل الأجنبي (الأمريكي و الفرنسي) في أزمة مالي كلما قلّ دور الدبلوماسية الجزائرية وزاد تهميشها من القضية".

كما أن دبلوماسية الجزائر في مجال تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي يشوبها العديد من النقائص حيث أن العلاقات الجزائرية- الساحلية تتميز بالتقطع و عدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى (المغرب، فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية) بنسج علاقات مع فواعل في المنطقة تكون اغلبها ذات مشاريع معاكسة و لا تخدم المصالح الجزائرية.

---

[1]- عثمان لحياني، **الدبلوماسية الجزائرية تتراجع: أسباب عدة لانحسار التأثير الإقليمي والعربي**، (العربي الجديد، أوت 2017)، ص ص 02-03.

[2]- محمد شراق وآخرون، "مكاسب دبلوماسية على الورق: 11-04-2015"، في:
http://www..elkhabar.com/press/catigort/28/press/article/1309، (15مارس2018).

فالدبلوماسية الإنسانية الجزائرية لم تستخدم كافة إمكاناتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموّجه دائما نحو الشمال، وفي المجال الثقافي و الديني لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط و العوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين و اللغة.[1]

[1]– "الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي_ج05"، في: **http://arrayalhore.com/news.php?extend.615**، (14-03-2018).

خلاصة الفصل الثالث

تم من خلال هذا الفصل التوصل إلى ما يلي:

- عملت الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية على تبني مجموعة من المبادئ التي تحدد تعاملها وتسهم في إيجاد دور فعال وايجابي للمرافعة من أجل التسوية السلمية للنزاعات خاصة على المستوى الإقليمي والدولي ولعبت دورا محوريا في منطقة الساحل الإفريقي لحل النزاعات السلمية، كما برز موقفها الثابت إزاء العديد من القضايا المحورية على غرار القضية المالية والقضية الليبية.
- استطاعت الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية أن تلعب دورا رائدا ومحوريا في بناء شراكة دولية واسعة على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- حققت الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية نجاحا كبيرا في اتفاق السلم التاريخي بين الفرقاء الماليين، والحوار البناء الذي تبنته لإعادة جمع الفرقاء الليبيين.
- استطاعت الجزائر أن تبرهن للعالم موقفها الدائم للحوار السلمي البعيد كل البعد عن الحل العسكري والتدخل الأجنبي، وإقناع المجتمع الدولي بالحل السياسي.
- إن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في مالي وليبيا خاصة وأن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة.

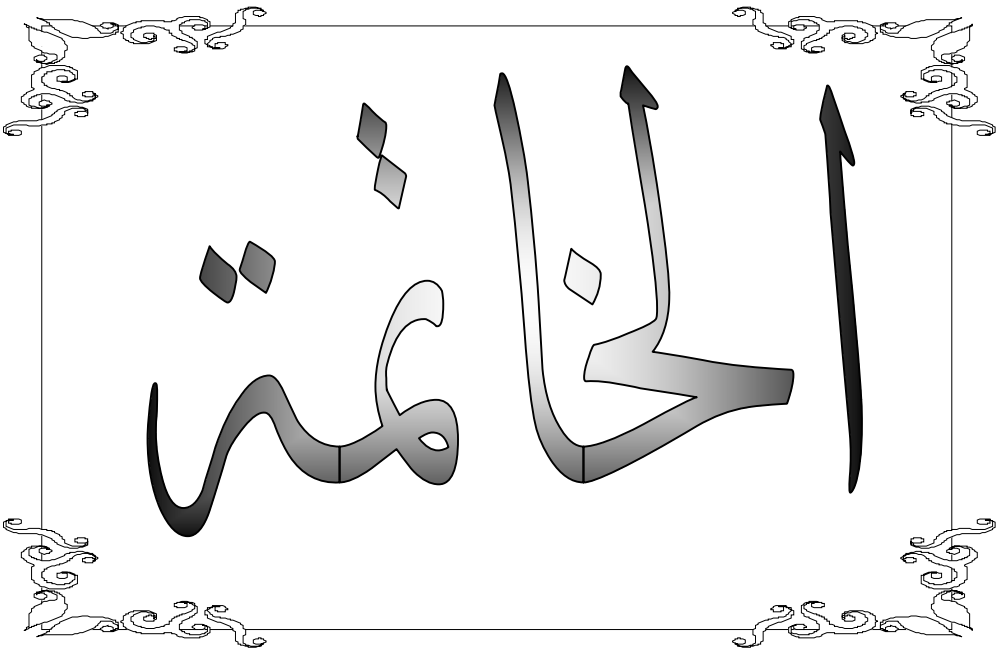
الخاتمة

تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى إشكالية البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية إذ يعتبر هذا الموضوع من المواضيع بالغة الأهمية من خلال محاولة الدبلوماسية الجزائرية تحقيق الأمن الإنساني والتنمية وحماية حقوق الإنسان بانتهاج سبل واليات سياسية واقتصادية واجتماعية انطلاقا من تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية لاحتواء الفواعل المهددة للأمن الوطني الجزائري على المستوى الإقليمي وخاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

وعلى ضوء ذلك يتم إثبات صحة الفرضيتين :

- يتم تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي انطلاقا من تغليب الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية للآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الآليات العسكرية وذلك بهدف تعزيز أمنها الوطني وتحقيق الاستقرار على المستوى الإقليمي ؛

- جهود الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية لمجابهة التهديدات الأمنية ومحاولة التقليل من انتهاكات حقوق الإنسان في المجال الإقليمي وخاصة عل مستوى الساحل الإفريقي ساهم ذلك في تعزيز الأمن والاستقرار الوطني .

وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى النتائج التالية :

- أن مفهوم كل من الأمن الإنساني والدبلوماسية الإنسانية يعكس ملامح التركيبة الأمنية الجديدة ،وقد استعمل كل من هذان المفهومان لتوطيد البعد الإنساني ، مع اعتماد توجهات من أهم المبادرات الإقليمية والدولية، وذلك كاستجابة للعديد من التحولات العالمية لاسيما بروز أنماط جديدة من التهديدات وتفاقم أنماط أخرى .

- تستند الدبلوماسية الإنسانية الجزائرية على مبادئ واضحة وراسخة تحكم خط سير علاقتها بالدول الأخرى القائمة على مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ،ورفض الخيار العسكري في حل الأزمات الدولية بالطرق السلمية ،والحث على التعاون بين دول الجوار خصوصا.

-تسعى الجزائر من خلال مقاربتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على تغليب الآليات السياسية والدبلوماسية والتنموية على الآليات العسكرية للتصدي للتهديدات الأمنية وكذلك حل العديد من الأزمات والمشاكل على غرار الأزمتين المالية والليبية .

-التحرك الدبلوماسي الإنساني الجزائري مرتبط باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية ،ولطالما اعتبر حفظ الأمن والسلم الدوليين من أكبر الرهانات التي يعمل على كسبها من خلال تعزيز التعاون وفض النزاعات بين الدول .

– تواجه الدبلوماسية الجزائرية تحديات كبيرة لضمان استقرارها وفاعليتها من خلال البعد الإنساني لدبلوماسيتها بسبب ارتباطها بالمحيط الخارجي وما شهده من أزمات أمنية وهو ما يطرح رهانات عديدة حول مدى إمكانية بقاء مساهمتها السلمية على نفس المستوى من الفاعلية لحل الأزمات الدولية .

–يكمن جوهر الدبلوماسية الإنسانية في أولوية التركيز على المفهوم الوطني للتهديدات الأمنية بالمنطقة وكذلك أولوية تحقيق الأمن على نوعية المقاربة الأمنية .

–تستند المكونات الكبرى للمقاربة الأمنية الجزائرية بصورة كبيرة إلى مرتكزات تحقيق الأمن الإنساني ودعم مبادئ الدبلوماسية الإنسانية من خلال عدة آليات منها السياسية والأمنية والآليات الاقتصادية وكذا الآليات الاجتماعية .

–البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل يرتكز بدرجة كبيرة على مبادئ الدبلوماسية الإنسانية القائمة على حماية حقوق الإنسان والتنمية وكذا تعزيز الأطر الجهوية والإقليمية في ما يخص التعاون الأمني بين حكومات منطقة الساحل في إطار تحقيق أمن جهوي .

قائمة المراجع

1- الكتب

أ- باللغة العربية

1. أبو جودة إلياس، الأمن البشري وسيادة الدول، بيروت: لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

2. أحمد يوسف أحمد، وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 2010.

3. السيد محمد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، 2001.

4. السيد محمد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

5. العجرمي محمود عبد ربه ، الدبلوماسية النظرية والممارسة، عمان، دار زهران للنشر، 2011.

6. بلاك جيريمي ، تاريخ الدبلوماسية، ترجمة: احمد علي سالم، الإمارات: هيئة أبو ظبي، 2013.

7. بن أحمد محمد وسليم محمد مترجمان، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1989.

8. بو الشعير سعيد ، القانون الدستوري والنظم السياسة المقارنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

9. بيجمان جيفري الين ، الدبلوماسية المعاصرة التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، ترجمة: محمد صفوت حسن القاهرة: دار الفجر، 2014.

10. خلف محمود ، الدبلوماسية النظرية والممارسة، عمان، دار زهران للنشر، 2010.

11. رينو فان، بيير جان باتيست دور وزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، تر: فايز كم نقش، بيروت: منشورات عويدات، ط3، 1989.

12. شارل بيتر ، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة: أحمد مختار الجمال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

13. الشامي علي حسين ، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية عمان: دار الثقافة،2009 .

14. شباط فؤاد ، الدبلوماسية، سوريا: منشورات جامعة حلب، 1996.

15. عرفة محمد أمين خديجة ، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، السعودية: جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، 2009.

16. غضبان مبروك ، مدخل للعلاقات الدولية، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

17.محمد ثامر كامل ، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، عمان: دار المسيرة، 2000.

18.مصباح عامر ، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.

19.مقلد إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1997.

20.هاشم نعمة كاظم ، نظرية العلاقات الدولية، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية 1999.

ب- باللغة الإنجليزية:

1. Benedek Wolf gang and others، humain security and human rights education : pilot study European training kesearch outre for humain rights and democracy، Austic، graz julay، 2002.

2. Bylis Jhon، Smith Steve، The globalization of world politics : an introduction to international relation، New york : oxford university Second edition، 2001.

3. f.cooper Andrew، hiene jorje، and others، the exford handbook of modern diplomacy، united kingdom، oxford and university press، 2013.

4. minear Larry and Smith Hazel (eds)، humanitarian diplomacy : practitioners and their craft، tokyo : united nations press، 2007.

2- الوثائق الرسمية

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76، المؤرخة في 8-12-1996، المعدل بـــ: القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6-3-2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07-03-2016.

3- التقارير الرسمية

أ- باللغة العربية

1. بوحنية قوي ، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، قطر مركز الجزيرة للدراسات، 3 يونيو 2012.

2.بن عائشة محمد الأمين ، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيوإستراتيجية، مركز صبر للإعلام والدراسات 21 مارس 2015.

3. حنفي علي خالد ، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة،2015.

4.روطان فريدة ، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الإقليمية بين النجاحات والإخفاقات، المركز الديمقراطي العربي، .2017

5.لحياني عثمان ، الدبلوماسية الجزائرية تتراجع: أسباب عدة لانحسار التأثير الإقليمي والعربي، العربي الجديد أوت 2017.

6.منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1994 : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

ب– باللغة الإنجليزية

1. UNDP، Human Development Report 1994، New York : oxford university press، 1994.

2. Ringier Philippe، the emerging concept of humanitarian diplomacy identification of a community of practice and prospects for international recognition ، international of the red cross، 2011.

3. See international federation of red cross and red crescent societies (IFRC)، *strategy* 2020 : humanitarian diplomacy policy، Nairobi : December 2009.

4– الدوريات

أ– باللغة العربية

1. بن جديد عبد الحق ، سميرة باسط، "إستراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب على مستوى الإقليمي والدولي: 1999– 2014"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع08، جانفي 2016.

2. بوريب خديجة ، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع والرهانات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع42، 2014

3. بوسعدية رؤوف ، "دور الدبلوماسية والجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع09، جوان 2016 .

4. بومدين عربي ، فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، مجلة المستقبل العربي، ع 456، فيفري 2017.

5. خبيزي وهيبة ، "النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، ع1 2016.

6. دخان نور الدين ، عيدون الحامدي ، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع14، جانفي 2016.

7. زغوني رابح ، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، مجلة سياسات عربية، ع23، نوفمبر 2016.

8. زاوشي صورية، "الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة"، المجلة العربية للعلوم السياسية ،ع 49 ،2016.

9. زياني صالح ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، ع5، مارس 2010.

10. ساعو حورية ،غربي محمد ، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، (المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع18، 2017.

11. عرفة محمد خديجة ، "مفهوم الأمن الإنساني"، مفاهيم ، ع 13، جانفي 2006.

12. قبي آدم ، "آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع30، سبتمبر2017.

13. قط سمير ، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات"، مجلة قراءات إفريقية، ع 32 أفريل 2017.

14. محمد الوحشي علي مصباح ، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع54، 2017.

ب– باللغة الانجليزية

1. Elsanousi Yasir elfatih abdelrahim، "*traditional judya leaders in such as actors of* humanitarian diplomacy : are the eligible to fulfill these roles in the darfur humanitarian crisis ?" ،pyrex journals،vol3 july 2017.

2. Malouki Sliman ، "Role of Algeria diplomacy to keep pace and security in the territorial region known by : African sahel،" journal Elmo faker، N13 ، 5 FEVRIER 2016 .

ج- باللغة الفرنسية

1. ammour aida ، « la coopération de sécurité au Maghreb et au sahel l'ambivalence de l'Algérie bulletin de la sécurité africaine une publication » center d'études stratégique de l'Afrique، no18، février 2012.

2. Iratin Belkram، « la nouvelle problématique de la politique étrangère de l'Algérie »، revue algérienne relation international، vo/14، n 2، 1994.

5- الدراسات غير المنشورة

1. أبو مور إنعام عبد الكريم ، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية، مذكرة غير منشورة جامعة الأزهر- غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2013.

2. الطاهر عديلة محمد ، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2004-2005.

3. العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة غير منشورة جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010- 2011.

4. بورقبة عيسى ، الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية، مذكرة غير منشورة، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014-2015.

5. بوسطيلة سمرة ، الأمن البيئي: مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013.

6. بوسكين سليم ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014،مذكرة غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

7. حمزي ريمة ، دور الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين في نزاع دارفور، مذكرة غير منشورة، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.

8. دير أمينة ، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا – دول القرن الإفريقي-"، مذكرة غير منشورة، جامعة محمد خيضر –بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.

9. ذويب العيد ، معضلة الأمن الإنساني في المملكة المغربية (2001-2011)، مذكرة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.

10. رابح سعاد ، المركز القانوني لرئيس الحكومة، مذكرة غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق، 2007-2008.

11. سعود صالح ، السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر في الفترة 1962- 1981، مذكرة غير منشورة جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1984.

12. شاكري قويدر ، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، مذكرة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015.

13. شليغم عبير ، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012-2013، مذكرة غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

14. ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، مذكرة غير منشورة، جامعة الحاج الأخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010.

15. عيدون الحامدي ، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

16. فريحة لدمية ، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة –الهجرة غير الشرعية أنموذجا- مذكرة غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

17. فوزي صالح محمد ، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان، مذكرة غير منشورة، جامعة فارس يحيى، كلية الحقوق، 2008-2009.

18. قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية –دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظرات العلاقات الدولية،مذكرة غير منشورة جامعة الجزائر 3- الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

6- المؤتمرات الدولية

أ- باللغة العربية

1. الشرجبي عبد الحكيم ، المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، عمان: الأردن، 2005.

2. فضايل بهو روان ، المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، عمان، الأردن، 2005.

3. كراوز كيت ، الأمن البشري في العالم العربي: كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي، عمان، الأردن، 2005.

ب- باللغة الانجليزية

2. veuthey Michel، " humanitarian diplomacy : saving it when it is most needed in : Alexendre vautravers and yvita fax (eds)، humanitarian space Webster university Geneva 16th humanitarian conference، Geneva Webster university، 2012 .

6- المواقع الإلكترونية

أ- باللغة العربية

1. أجاوت .م، "بن حبيلس تدعو لإبراز الدور التاريخي للهلال الأحمر إبان الثورة"، في:
.https://www.el_massa.com/dz/indx.php/couponent/k2/item

2. إسماعيل إيمان، "وزير العدل: المصالحة الوطنية دليل على احترام الجزائر لحقوق الإنسان"، في:
.ennahararonline.com

3. "الجزائر تكيف تشريعاتها الوطنية وفق القانون الدولي الإنساني"،في: الحدث<الوطن
. https://el_massa.com>

4. "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي_ج05"، في:
.http://arrayalhore.com/news.php?extend.615

5. "اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني: الانتهاء من صياغة مشروع لائحة النظام الداخلي"، في:
.www.djazairess.com

6. بن براهم نسرين، "الهلال الأحمر الجزائري...ولد من رحم الثورة"، في:
.https://www.elkhabar.com/press/article/107555

7. بن عائشة محمد الأمين ، "الإدارة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة في مالي"، في:
.http://www.maqalaty.com/43553.html

8. بن محمد عبد الحميد،جدل بالجزائر حول تعامل السلطات مع اللاجئين الأفارقة، في:
.http://www.aljazyra.net

9. بوشريفي بلقاسم ، "الهلال الأحمر الجزائري بالتنسيق مع ولاية أدرار،إرسال إعانة المواد الغذائية وأدوية (110طن)إلى منطقة كيدال المالية"،في:http://www.altahrironline.com/ara/articles/34250.

10. بوطورة مصطفى،"الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة"، في: sawtalahrar.net.

11. "تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالجزائر"،في:الوطني elmihwar.com>mobile>.

12. "جمعية الهلال الأحمر الجزائري"، في: https://www.marfa.org.

13. حساني خالد ،" الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب، الأطر والممارسات 26 مارس 2016"، في: http://www.ech.chaabcom./ar aa.html.

14. "حوار 5+5: إعلان الجزائر يكرس الحوار لحل الأزمات: 21 يناير 2018"، في: http://www.elkbar.com/press/article/132292.

15. خلاف محمد ، "نشاط الدبلوماسية الجزائرية: حركية نوعية تواكب التحولات في العالم"، في: https://www.djazairess.com/elmassa/67207.

16. خلفي عبد الرحمان ، "التطبيق الجنائي للقانون الدولي الإنساني في التشريعات الداخلية "، في:http://www.marocdroit.com.

17. سليم.ر،"الهلال الأحمر الجزائري يرسل مساعدات إنسانية إلى العراق"، في: <https://www.djazairess.com/esslaimonline.com/are/permalink/63242html.

18. شراق محمد وآخرون، "مكاسب دبلوماسية على الورق: 11-04-2015"، في: http://www..elkhabar.com/press/catigort/28/press/article/13089.

19. غبارة عبد الباسط ، "الريادة الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، في: www.afrigatenews.net،.

20. مرابطي أمال، "الدبلوماسية الجزائرية رائدة في تسوية الأزمات"،في: http://www.djazairess.com،.

21. مرابطي أمال ، "انجازات حققتها الدبلوماسية الجزائرية خلال عام"،في: www.ech-chaab.com.

22.مساهل عبد القادر ، "قضايا السلم والأمن في المنطقة ومكافحة الإرهاب والتطرف أولويات عمل الدبلوماسية الجزائرية،26-05-2017"،في: http://www.redio .algerie.dz.news/ar/article/20170526/113183.html

23.مصطفى .ق ، "خطوة نحو حل الأزمة الليبية وتوافق عربي على التنسيق الأمني لمواجهة الإرهاب"، في: .http://www.djazairess.com

24.مهدي محمد عاشور ، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"،في: .http://www.sis.gov.eg.newvr349.htm

25.ن.أسامة،"تنصيب اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني يوم الأحد المقبل"،في: .https://www.djazairess.com

26."وزير العدل حافظ الأختام ينصب اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بالمحكمة العليا"،في: .elitihadonline.com

ب- باللغة الانجليزية:

1. lamb Christopher، "humanitarian diplomacy، 26 june 2008،" on : http://www.IFRC/en/new sand-media/opiniosand position/speeches/2008/ humanitarian diplomacy.

ج- باللغة الفرنسية

1. touret Denis، "elements de géopolitique : puissance chapitre 1، concepts et concepteur،"université paris 12 faculté de droit c ،in : http //géopolitica.ase.ro/doc.16-4pdf.